بسم الله الرحمن الرحيم

فهرست العدد

مُقدِّمة المركز 7

أوّلًا. مفهومُ الحربِ الاقتصادية (Economic Warfare) وتاريخُها 10

ثانيًا. استراتيجيةُ الإرغام والمنهجُ الأميركي في الإكراه الاقتصادي 12

ثالثًا. كيف تعمل القوّة الاقتصادية الصلبة في خدمة القوّة الناعمة؟ 13

رابعًا. الدورُ الناعمُ لوكالةِ التنمية الأميركية (USAID) في الحرب الاقتصادية 15

خامسًا. العلاقة بين العقوبات الاقتصادية والنموذج الاقتصادي للبلد المستهدَف 19

سادسًا. رؤية الإمام السيد علي الخامنئي (دام ظله) لمواجهة الحرب الاقتصادية:
الاقتصاد المقاوم 22

سابعًا. ما الذي أسقط الاتحاد السوفياتي: العقوبات الاقتصادية أم تآكل النموذج 28

ثامنًا. تجارب أميركا في استخدام العقوبات الاقتصادية والدولار ضد محور المقاومة 31

تاسعًا: كيف قوضت أميركا قوتها الإقتصادية الناعمة؟: 34

عاشرًا: أشكال وصيغ العقوبات الاقتصادية والإجراءات المالية الأميركية 36

حادي عشر. مواجهة الأدوات الاقتصادية للحرب الناعمة على حزب الله 39

الثاني عشر: الردّ على سرديات الحرب الاقتصادية والناعمة على لبنان وحزب الله 44

الخاتمة: 47

لائحة المراجع 49

مُقدِّمة المركز

لا تُدرَج الحربُ الاقتصادية والمالية، بما في ذلك الحصار وسياسات التجويع، ضمن أدوات القوّة الناعمة، إذ تنتمي بطبيعتها إلى حقل القوّة الصلبة أو الخشنة. تنبع هذه التوصيفات من طبيعة الأثر الذي تُخلّفه، فهي ترتكز على الإكراه والقسر، وتسعى إلى فرض الإرادة بالقوة، بخلاف القوّة الناعمة التي تعتمد على الإقناع والجاذبية في التأثير على العقول والقلوب داخل البيئة المستهدفة، سواء لدى النخب أم الجماهير.

تسعى الحرب الاقتصادية إلى تفجير الأوضاع المالية والنقدية في البلد المستهدف، بهدف انتزاع تنازلات سياسية وجيوسياسية واقتصادية. يتحقّق ذلك من خلال دفع المجتمع المُعادي إلى أزمة خانقة تُخلخل البنية الاقتصادية، وتفتح المجال أمام توترات سياسية داخل النظام أو التنظيم، وتُنتج حالة من السخط الشعبي وانعدام الثقة.

رغم طابعها الصلب، لا تَحمل الحرب الاقتصادية مفاعيلها القصوى دون أن تتكامل مع أدوات ناعمة، لاسيّما تلك المتّصلة بالإعلام والثقافة. يحصل هذا التكامل عبر عمليات ضخّ إعلامي ومعلوماتي تُروّج لروايات سياسية محدّدة، وتربط العقوبات والإجراءات الاقتصادية بخطاب عام يُعزز النظرة التشاؤمية تجاه الواقع الاقتصادي. يزداد هذا الأثر حين يقترن بانهيار العملة الوطنية، ما يولّد مزيدًا من التململ الشعبي، ويُعيد تشكيل تصوّرات الرأي العام الفكرية والسياسية، ويدفعه إلى إعادة النظر في خياراته ومواقفه الداخلية والخارجية. ويعترف العديد من الخبراء الغربيين بأنّ الشعوب، لا الأنظمة، تتحمّل الوزر الأكبر من تبعات العقوبات والتجويع، ما يفضح التناقض الصارخ في الخطاب الأميركي والغربي حول حقوق الإنسان.

يتّخذ المزج بين القوّة الاقتصادية الصلبة والرسائل الناعمة مظاهر متعدّدة، من أبرزها إنتاج صور إعلامية تُقارن بين واقعَين اقتصاديَّين متناقضَين: واقع مأزوم

فـي الدولة المستهدفة، وآخر مزدهر فـي دولة مجاورة. يُسهم هذا التلاعب البصري والمضموني في إنتاج حساسيات داخل الجمهور والنخب، وتحفيزهم على التشكيك فـي خياراتهم السياسية والاقتصادية.

فـي هذا السياق، عمد أحد زعماء 14 آذار فـي لبنان إلى تشبيه خيار المقاومة بخيار هانوي، فـي مقابل تمثيل خطّه السياسي بخيار هونغ كونغ، المدينة المزدهرة. وانسجمت معه بعض المنصّات الإسلامية المعادية لمحور المقاومة، التي قارنت بين أوضاع العواصم المُحاصَرة والمنهارة كغزة وبيروت ودمشق وصنعاء، وبين عواصم تُظهَر كمراكز للرخاء والازدهار مثل دبي والرياض والدوحة، أي ضمن الفلك الأميركي والصهيوني.

يتّضح هذا المزج أيضًا من خلال الأعمال الإعلامية مثل مسلسل «نبوءة كساندرا»، وهو إنتاج صهيوني بيعت حقوقه لقناة MBC السعودية ومنصّة «شاهد» [1]. يتضمّن العمل سردية تربط حزب الله بتجارة المخدرات وغسيل الأموال، ضمن محاولة لتشويه سمعته، كما أقرّ بذلك أودي ليفي، المسؤول السابق فـي الموساد الذي ترأّس وحدة الحرب الاقتصادية السرية عام 2015، في مقابلة مع صحيفة «إسرائيل هيوم» [2]. تهدف هذه الحملة إلى عزل الحزب عن الجاليات اللبنانية والمغتربين، وملاحقة حسابات رجال الأعمال المرتبطين به ماليًا ومصرفيًا [3].

تتّضح استمرارية هذا النهج فـي السياسة الأميركية، إذ لم يبقَ من يستخدم الحرب الاقتصادية اليوم على المستوى الدولي سوى الإدارة الأميركية وحلفائها. تُشَنّ هذه الحرب ضد إيران ومحور المقاومة، كما تؤكّد نماذج اليمن، غزة، لبنان، سوريا، والعراق. ويُضاف إلى ذلك استعمالها ضد الصين وروسيا وكوبا وكوريا الشمالية وفنزويلا وسائر بلدان أميركا اللاتينية ذات التوجهات الاستقلالية.

1 – وثائق ملف كساندرا هي ملفات ضد الناشطين والمناصرين لحزب الله أعدها جهاز الموساد وتعاون فيها مع جهاز مكافحة المخدرات الأميركي.

2 – خليفة، سامي. مسؤول سابق بالموساد – خفايا الحرب الاقتصادية على حزب الله. موقع المدن، 2022/03/11

3 – بي بي سي. نبؤة كساندرا... أول وثائقي إسرائيلي على منصة سعودية. 2023/07/13.

ينطلق هذا البحث من أربع قضايا أساسية:

- مفهوم الحرب الاقتصادية وآليات اندماجها بالحرب الناعمة وفق المنظور الأميركي.
- استراتيجية وكالة التنمية الأميركية(USAID) في توظيف العقوبات الاقتصادية.
- رؤية الإمام السيد علي الخامنئي (دام ظله) في مواجهة الحرب الاقتصادية، عبر مفهوم «الاقتصاد المقاوم».
- سبل مواجهة الأدوات الاقتصادية المستخدمة في الحرب الناعمة ضد حزب الله.

أوّلًا ـ مفهومُ الحربِ الاقتصادية (Economic Warfare) وتاريخُها

يظهر مصطلح الحربِ الاقتصادية في قاموس أكسفورد بعد عام 1930، ويُعرَّف بأنّه «استراتيجيةٌ تستخدمُ أدواتٍ اقتصاديةً غايتُها الأساس إضعافُ اقتصادِ دولةٍ أُخرى» [1]. تتفرّعُ عن هذا المفهوم اتجاهاتٌ متعدّدة: العقوباتُ والحصارُ والمقاطعةُ والسيطرةُ على الأسواق وصناعةُ الأزمات والإكراهُ الاقتصادي، وغيرها من الأساليب التي تستنزف مقدّرات الخصم.

تضطلع الحربُ الاقتصادية، زمنَ النزاع المسلّح، بدورٍ مُسانِدٍ مباشرٍ للعملياتِ العسكرية، إذ تُجهِد اقتصادَ الدولة المُستهدَفة وتُقيّد قدرتَها على الإنفاق الحربي. أمّا في زمن السِّلم فتتلخّص في إجراءاتٍ ذات طابعٍ ماليٍّ وتجاريٍّ خالص، ما يعني أنّ التدابير القابلة للتطبيق أثناء الحرب يمكن تفعيلُها أيضًا في غيابها. وتتّخذ بعضُ الحروب الاقتصادية بُعدًا قانونيًّا دوليًّا؛ فيُصدر مجلسُ الأمن، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، عقوباتٍ ضدّ الدول التي تهدّد السلم العالمي أو تنتهِكُه. كذلك تلجأ قوى كبرى إلى إجراءاتٍ مشابهة بحقّ دول تُصنَّف «مارقةً»، أو ضدّ منظماتٍ إرهابية، بذريعة حماية النظام الدولي.

تتفوّق الحربُ الاقتصادية، من حيث الأثر، على كثيرٍ من الحروب التقليدية؛ فهي تُدمّر القدراتِ الإنتاجية، وتُلقي بثقلٍ نفسيٍّ واجتماعيٍّ رهيب على الشعوب، فتُوسّع دوائرَ الفقر والبطالة، وتُعطّل مساراتِ التنمية، فتفضي في كثيرٍ من الأحيان إلى الانهيار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي معًا. كما يحمل استخدامُ «السلاح الاقتصادي» تاريخًا طويلًا. ومع تصاعد العولمة، وتطوّر سلاسل الإمداد، واتّساع التبادل التجاري العالمي، ازدادت فاعليتُه فغدا أثرُه التدميريّ «بلا جراح»: يكفي تعليقُ تدفّق المواد الخام أو الأغذية لإحداث خسائرَ تفوق أحيانًا خسائرَ المعارك الميدانية.

تُبيّن السجلاتُ التاريخية أنّ الممالكَ والإمبراطورياتِ الكبرى اعتمدت الحصارَ الاقتصادي كأداةٍ لإخضاع المدن؛ فكانت تحيطُها، أحيانًا لسنوات، وتقطع عنها الغذاء والبحر، بينما

1 – Oxford Reference. www.oxfordreference.com

تُسرِّع المجاعةُ ترهّل المعنويات وقبولَ الاستسلام. هذا النمطُ تكرّر لدى اليونانيين والفينيقيين والرومان والصينيين والهنود والفرس والعثمانيين والمغول، مع اختلاف الأزمنة والجغرافيا. فقد اعتمدت قريشٌ الاستراتيجيةَ نفسها في صدر الإسلام، حين حاصرت النبيَّ ﷺ وبني هاشم في «شِعْب أبي طالب» نحو ثلاثة أعوام. شمل الحصارُ منعَ الطعام والماء، وحظرَ التجارة والزواج، رغبةً في إخماد الدعوة. تشير كتبُ السيرة إلى وثيقةٍ علّقها أربعون شيخًا داخل الكعبة تُجسّد شروطَ الحصار، وتتوعَّدُ بالموت جوعًا وعطشًا إن لم تُسلَّم قريشُ رسولَ الله ﷺ [1]. صبرَ المحاصرون حتى عافَهم القومُ أوراقَ الشجر، في واحدٍ من أوضح شواهدِ «الاقتصاد كسلاح».

شهد العصرُ الاستعماريّ تجلّياتٍ مماثلة؛ فلجأت بريطانيا في الهند وأفريقيا، وفرنسا في الجزائر، وإيطاليا في ليبيا، إلى الحصار لليّ إرادة السكّان وإرغامهم على الاستسلام. ويورِد المؤرّخون تصريحًا لوليَم آرنولد: «نستخدمُ العقوبات حتى يتمنّى أعداؤنا لو أنّهم لم يُنجِبوا أطفالًا» [2]. كما أدلى هتلر عام 1939 بتصريحٍ مماثل حول أوكرانيا ودورها في تجويع ألمانيا خلال الحرب الأولى. عقب تفكّك الإمبراطورية النمساوية الهنغارية، بلغ أثرُ المقاطعة حدَّ إذابة الساعات المنزلية في تشيكيا لاستخراج المعادن، ولفِّ المواليد في فيينا بأوراق الصحف لندرة الأغطية [3].

يُظهر هذا التتالي التاريخي أنّ الحرب الاقتصادية ليست مجرّد أداةٍ ظرفية، بل أسلوبٌ راسخ يلجأ إليه الفاعلون الدوليون حين يرغبون في إخضاع الخصم بلا إطلاقِ رصاصةٍ واحدة، مستندين إلى حقيقةٍ مفادُها أنّ تدمير «منابع القُوت» يمضي غالبًا أبعدَ مِن تدمير «قوّة السلاح».

1- إسماعيل، حاتم. حصار شعب أبي طالب. موقع المعارف الثقافية، (بدون تاريخ نشر).

2 – السماك، محمد. الحرب الاقتصادية. جريدة الاتحاد الإماراتية، 2022/07/15.

3 – السماك، محمد. م.ن.

ثانيًا ـ استراتيجيةُ الإرغام والمنهجُ الأميركي في الإكراه الاقتصادي

يُشكّل الإكراهُ الاقتصادي أداةً محوريّة ضمن استراتيجية الإرغام التي تتبنّاها الإدارةُ الأميركية لمواجهة الخصوم من دون اللجوء إلى القوّة العسكرية. يَعرِض معهدُ «راند» للبحوث الدفاعية هذا المفهوم كونه توظيفًا لوسائل مالية أو للتحكّم بخطوط الطاقة وغيرها من الأدوات الفعّالة، بغية دفع الخصم إلى تبنّي النهج الاقتصادي المنشود أو تعديل سياساته [1].

تتجلّى تطبيقاتُ الإكراه الاقتصادي في حصار لبنان ماليًّا ونقديًّا، وفي العقوبات المفروضة على سوريا بموجب «قانون قيصر»، كما تبرز في التاريخ الطويل للعقوبات القصوى على إيران، وفي الحزمة الشاملة التي فُرِضت على روسيا عقب حرب أوكرانيا، فضلًا عن نماذج أخرى في أميركا اللاتينية.

توضح دراسةُ «استراتيجية الإرغام» الصادرة عن معهد راند أنّ صنّاع القرار الأميركي يوظّفون طيفًا واسعًا من الأدوات: العقوبات الاقتصادية، الإجراءات السياسية العقابية، العمليات الإلكترونية والاستخباراتية السرّية، المساعدات العسكرية، الحملات الدعائية، التضييق التجاري، حظر البضائع والأفراد، ودعم المعارضة السياسية. يجمع هذه الوسائل كلّها هدفٌ واحد هو لَيُّ السياسات وكسر الإرادات أو إرخاء قبضة الحكومات المستهدَفة على السلطة. وتلفت الدراسة إلى أنّ امتلاك العدوّ حريةَ الاختيار يجعل النتائج غير مضمونة مُسبقًا، فيتوقّف النجاح على مهارة المُنفِّذ وضعف الخصم، فيما تتّسع قدرة الولايات المتحدة على استخدام هذه الأدوات كلّما ازدادت حاجتها إليها [2].

تُضاعف الإدارةُ الأميركية، استنادًا إلى ما تقدّم، اعتمادَها على العقوبات بعد قرارها الاستراتيجي بتقليص حروبها العسكرية المُكلِفة وغير المجدية، فغدت هذه الأداة ركنًا رئيسًا في ما يُسمّيه «مركز المعارف للدراسات الثقافية» بالحرب الناعمة المُتحوّرة [3]، ويصفه الإمام السيد علي الخامنئي (دام ظله) في إيران بالحرب المُركَّبة.

1 – غومبارت، ديفيس، وبيننديك، هانس. القدرة على الإكراه – مواجهة الأعداء بدون حرب. موقع الأبحاث الدفاعية RAND (لمصلحة الجيش الأميركي)، 2016، ص 20–25.

2 – غومبارت، ديفيس، وبيننديك، هانس. م.ن، ص 17.

3 – مركز المعارف للدراسات الثقافية. الحرب الناعمة المتحورة. 2020.

ثالثًا ـ كيف تعمل القوّة الاقتصادية الصلبة في خدمة القوّة الناعمة؟

تعود كلمة اقتصاد إلى أصل يوناني مركّب يعني "إدارة المنزل"، إذ يتألف المصطلح من كلمتَين هما: "المنزل" و"التوزيع أو التخصيص". في اللغة العربية، تُستَخدم الكلمة للدلالة على الترشيد والادخار، ويقال: "شخص مقتصد" أي يُحسن إدارة موارده وإنفاقه. تنبع من هذه الدلالة الأوّلية الأهمية الحيوية للاقتصاد، بوصفه عصبًا أساسيًا في حياة الدول والشعوب.

يتمثّل الاقتصاد في إنتاج الموارد المادية واستخدامها وإدارتها وتبادلها، سواء على مستوى الأفراد أو العلاقات الدولية. ويشمل قطاعات متعدّدة، مثل: الزراعة، الصناعة، الطاقة، المصارف، الخدمات، السياحة، الثروات الطبيعية، والنفط، إضافة إلى مؤشرات مثل التصدير والاستيراد، الدخل الفردي، مستوى المعيشة، نمط الاستهلاك، ارتباط العملة بالدولار، وحجم الناتج المحلي.

في تعريف جوزيف ناي، تُفهم القوّة الناعمة على أنها "القدرة على الجذب لا عبر التهديد أو القهر أو شراء الولاءات، بل من خلال الجاذبية، بحيث يرغب الآخرون في ما تريده" [1].

رغم تمييز ناي بين القوّتين، صنّف القوّة الاقتصادية ضمن أدوات القوّة الصلبة (Hard Power)، لكنها قد تعمل بخدمة الناعمة ضمن ما يسمّيه "المزج الذكي" بين الأدوات. حين تُفرض عقوبات على بلد ما، لا تقتصر آثارها على البنية الاقتصادية، بل تمتد لتؤثّر في وعي الجمهور وإدراكه السياسي، بخاصّة إذا ترافقت مع دعم إعلامي، وضخ معلوماتي، وتحرّك من قبل منصات التواصل، والمنظمات غير الحكومية، والمعارضة الداخلية.

تعتمد الولايات المتحدة على هذا التفاعل المزدوج بين الصلب والناعم. ومع تراجع عناصر الجاذبية في قوّتها الناعمة، كما تشير دراسة "الحرب الناعمة المتحوّرة"، تسعى واشنطن إلى تعويض هذا التآكل بمضاعفة الإجراءات الاقتصادية القسرية: عقوبات،

1 – ناي، جوزيف. القوة الناعمة. مكتبة العبيكان، 2007، ص 20.

حصار، مقاطعة، تجميد مالي، وتهويل إعلامي، بهدف تأجيج الأزمات المعيشية وتعميق الإرباك الداخلي.

في هذا السياق، تتّخذ العقوبات الاقتصادية وظيفة مزدوجة: لا تكتفي بإضعاف الاقتصاد، بل تُستثمَر في تهيئة بيئة نفسية واجتماعية قابلة لاختراق الرسائل الناعمة. ويُراد من هذا الضغط الممنهج خلق حالة من السخط العام، تدفع فئات من الرأي العام إلى التشكيك في العقيدة السياسية للجهة المستهدفة، وإضعاف قاعدتها الرمزية والشعبية، وزرع الإحباط والبلبلة في صفوف جمهورها ونُخَبها.

تتيح هذه البيئة تفوّقًا للأدوات الناعمة، فتدخل لتوجيه المنظمات غير الحكومية نحو تحرّكات ميدانية، وتنظيم ثورات ملونة واحتجاجات شعبية ضد الأنظمة المناهضة للسياسات الأميركية.

تبرز نماذج واضحة لهذا النوع من الحروب المركّبة في انتفاضة 17 تشرين في لبنان (2019)، وانتفاضة تشرين في العراق في العام ذاته، إضافة إلى احتجاجات إيران خلال 2019، وما سُمِّي لاحقًا بانتفاضة مهسا أميني عام 2023.

يشترك هذا الطيف من الانتفاضات في حزمة أدوات مركّبة تشمل: التضليل، التحريض، الضخ الإعلامي، الإشاعات، الحرب السيبرانية، التسريبات، التخريب السياسي، افتعال أحداث أمنيّة، وحتّى الاغتيالات الصامتة. وغالبًا ما تُقدَّم هذه الأحداث بوصفها "عرضية" أو "عفوية"، في حين تكون جزءًا من سيناريو مركّب. وتتولّى فرق من المحلّلين، الصحافيين، وخبراء الاقتصاد، مهمةَ بناء سردية إعلامية تُحمّل الخيارات السياسية للجهة المستهدفة مسؤولية التدهور الاقتصادي، وتُقنع الجمهور والنخب بأنّ الحلّ يكمن في تغيير القيادة، والانفكاك عن هذا النهج.

رابعًا ـ الدورُ الناعمُ لوكالةِ التنمية الأميركية (USAID) في الحرب الاقتصادية

تضطلعُ وكالةُ التنمية الأميركية (USAID) بدورٍ محوري في الربط بين الحرب الاقتصادية وأدوات الحرب الناعمة. يتجلّى هذا الدور في تمويل وإدارة مشاريع اقتصادية واجتماعية داخل الساحات المستهدفة، من خلال شبكة من المنظمات غير الحكومية (NGOs)، ما يمنحها تأثيرًا مزدوجًا: اقتصاديًا مباشرًا، وثقافيًا ناعمًا.

تأسّست الوكالة عام 1961 بقرار من الرئيس الأميركي جون كينيدي، وورد في تعريف دورها آنذاك أنها تدعم "النمو الاقتصادي العادل على المدى الطويل، وخدمة السياسة الدولية للولايات المتحدة من خلال دعم قطاعات كالصحة، والديمقراطية، وتدارك الصراعات، والإغاثة الإنسانية، بالتعاون مع منظمات غير حكومية" [1].

شهدت وظائف الوكالة تحوّلًا استراتيجيًا مع إدارة جورج بوش الابن، حيث أُعيد توجيه مهمّتها تحت عنوان: "المساعدة الدولية لخدمة المصلحة الوطنية: ترقية الحرية والأمن". وبحسب استراتيجية الأمن القومي الأميركي التي نُشرت عام 2002، لم تَعُد أولويات الوكالة تُركّز على تخفيف الأزمات الإنسانية، بل تحوّلت إلى "تشجيع الإصلاحات الديمقراطية"، مع تصنيف الأنظمة "الصديقة" بوصفها مستحقّة للدعم التنموي، في مقابل إخضاع الأنظمة "المعادية" إلى مشاريع إصلاح تُديرها NGOs [2].

تُبيّن وثائق الوكالة كيفيّة توظيف المنظمات غير الحكومية لتحقيق أهداف سياسية، من خلال تقديم الدعم لمرشحين إصلاحيين في الانتخابات، وتدريبهم على التجنيد والاستقطاب، وإعداد الحملات الدعائية. تُعرّف هذه العملية بأنها "استثمارٌ في المستقبل السياسي، حين تؤول السلطة إلى الإصلاحيين" [3].

نشرت الوكالة في لبنان، للفترة 2021–2026، خطة تحت عنوان استراتيجية التعاون والتطوير المحلي (CDCS)، جاء فيها أن هدفها يتمثل في بناء "لبنان مستقر

1 – ميسان، تيري. المنظمات غير الحكومية الذراع الدبلوماسي الأمريكي. موقع فولتير، 2005/01/25.
2 – ميسان، تيري. م.ن.
3 – ميسان، تيري. م.ن.

وصامد يعيش بسلام مع جيرانه (في إشارة إلى الكيان الإسرائيلي)، ويعتمد على فرص اقتصادية ومؤسساتية ومجتمعية". رُبط هذا الهدف بتحسين سبل العيش والخدمات، وتفعيل القطاع الخاص والمشاركة البلدية، مع عدّ اللاجئين جزءًا من سياق استراتيجي أشمل يُراعي القضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي، والشباب، ومكافحة الفساد، والشفافية [1].

حدّدت الوثيقة أربعة أهداف إنمائية:

- تعزيز الفرص الاقتصادية (DO1).
- تحسين فعالية المؤسسات التعليمية (DO2).
- تطوير الخدمات العامة (DO3).
- تلبية الاحتياجات الإنسانية للفئات الضعيفة (SO4).

كما أكّدت على التلازم بين خطط التعافي القصير الأمد والتنمية المستدامة بعيدة المدى. وشملت التحوّلات في استثمارات الوكالة محاور عدّة: توسيع التجارة من الشرق نحو أسواق الغرب والجنوب، دعم الزراعة ذات الطابع التصديري، تنمية المهارات الشخصية الموجهة نحو سوق العمل، زيادة مشاركة القطاع الخاص في التعليم والخدمات، وتحسين إدارة الموارد المائية. وأشارت الوثيقة إلى محدودية التعاون مع الحكومة اللبنانية، بسبب وجود "جهات فاعلة غير مواتية"، في إشارة إلى حزب الله، ما يستوجب توسيع الشراكة مع القطاع الخاص [2].

حذّرت الوثيقة أيضًا من سعي الحكومة اللبنانية إلى تعزيز علاقتها بالصين، التي باتت شريكًا تجاريًا أساسيًا، وتمثّل 40% من واردات لبنان. ورصدت محاولات صينية للتقدّم من خلال الثقافة، والتعليم، والدعم الصحي والدفاعي، مؤكّدة أن البعثة الأميركية ستُقيّم الوضع وتُطوّر برامج لمواجهته عند الضرورة. وخُتمت الوثيقة بتأكيد أنّ استراتيجية US-AID تتكامل مع أهداف الأمن القومي الأميركي، وتُصنّف بعض الكيانات، كحزب الله، ضمن التهديدات الرئيسية للمنطقة والعالم [3].

1 – الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. استراتيجية التعاون والتطوير المحلي (2021 (CDCS–2026 (ترجمة).
2 – استراتيجية التعاون والتطوير المحلي، م.ن.
3 – استراتيجية التعاون والتطوير المحلي، م.ن.

تعكس أنشطة الوكالة في لبنان حجم الاستثمار الأميركي في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية والسياسية. تشغلUSAID أكثر من 12 مكتبًا وفرعًا، وتعمل عبر جمعيات تمويلها أوروبي في الجنوب، وتضخ تمويلات ضخمة في مشاريع تنموية تستهدف الشرائح الفقيرة والمهمّشة، وعلى رأسها البلديات. يُعتبر برنامج BALADI CAP من أبرز هذه المبادرات، وقد رُصد له أكثر من 200 مليون دولار منذ عام 2012 لدعم الخدمات العامة البلدية [1]. كما نقلت السفارة الأميركية احتفال السفيرة إليزابيث ريتشارد بإنجاز 38 بلدية لبنانية أتمّت برنامجًا تقنيًا مكثفًا لمدة سنتين. وأكّدت ريتشارد أن هذه البرامج تؤثر مباشرة على سبل عيش المواطنين، وأن دعم البلديات لطالما شكّل أولوية للولايات المتحدة [2].

تشير الوثائق الرسمية إلى قناعة أميركية بأن تمويل البلديات والمنظمات يساعدها في الدفاع عن "قضايا عامة" مثل حقوق الإنسان، والشفافية، والبيئة، ويُعزّز التنمية محليًا ووطنيًا. وفي حفل رسمي حضرته مديرة بعثة الوكالة آن باترسون، وممثلو 100 منظمة، و150 بلدية، عُرضت نتائج برنامج BALADI CAP البالغة قيمته 15 مليون دولار، وقدّم البرنامج مساعدات فنية لتطوير الإدارة، الموارد البشرية، الكوارث، والتكيّف مع ضغط اللاجئين السوريين [3].

أظهرت انتخابات 2022 نتائج جزئية تعكس اختراق بعض المنظماتNGOs للمناطق المهمّشة، بفعل الحاجة الاجتماعية والتضليل الإعلامي، ما سمح بترشيح مئات الناشطين وفوز 12 نائبًا منهم، إلى جانب نواب من انتخابات 2018. يُبرز هذا الواقع الأهداف العميقة للتمويل والتدخل تحت غطاء التنمية الاقتصادية.

رغم هذا الاختراق، فشلت الاستراتيجية في خرق بيئة حزب الله الحاضنة، وهو ما تؤكّده أرقام الأصوات التفضيلية لمرشّحي الحزب في انتخابات 2022، التي سجّلت تصاعدًا مقارنة بعام 2018، رغم الانهيار الاقتصادي، والحصار، وتقييد أصوات المغتربين، حيث نال الثنائي الشيعي أقل من 1% من أصوات الجاليات في الخليج وبعض أوروبا، بسبب الترهيب.

1 – ريتشارد. نجاح برنامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الخاصة بالبلديات. 2019/07/17. موقع الناشر. وخبر آخر: ريتشارد. الحكومة الأميركية قدمت أكثر من 200 مليون دولار لدعم البلديات. موقع النشرة، 2019/07/17.

2 – نجاح برنامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الخاصة بالبلديات، م.ن.

3 – نجاح برنامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الخاصة بالبلديات، م.ن.

أمام هذا المشهد، بادرت المقاومة إلى تحويل الحرب إلى فرصة، عبر إطلاق عملية تنمية اقتصادية محلية معاكسة، تهدف إلى التخفيف من آثار الانهيار، وبدء خطوات بناء الاقتصاد المقاوم. شكّلت مؤسسة القرض الحسن نموذجًا بارزًا في هذا الاتجاه، من خلال تقديم قروض صغيرة ميسّرة للفئات الفقيرة، وحقّقت نجاحًا لافتًا رغم الضغوط. ولهذا، تعرّضت لهجمات إعلامية متكرّرة، وعقوبات أميركية، وسرديات تستهدف سمعتها.

تُقرّ الباحثة حنين غدار، في دراسة صدرت لاحقًا عن معهد واشنطن، وهو أحد أبرز مراكز الحرب الناعمة على المقاومة، بأنّ حزب الله استفاد من الأزمة، وتمكّن من احتواء العقوبات، والتكيّف معها، عبر ما وصفته بـ "اقتصاد الكاش " [1].

1 – غدار، حنين، وقزي، سمر. عصابات الكاش: كيف يستفيد حزب الله من الأزمة المالية في لبنان. 2023/06/22.

خامسًا ـ العلاقة بين العقوبات الاقتصادية والنموذج الاقتصادي للبلد المستهدَف

لا تُفرَض العقوبات الأميركية اعتباطًا، بل تأتي استنادًا إلى دراسة دقيقة لطبيعة الاقتصاد في البلد المستهدَف، مع التركيز على تحليل مدى فعالية العقوبات، ومفاعيلها الإكراهية، فضلًا عن كلفتها المحتملة على الولايات المتحدة وحلفائها.

تؤكد هذه العلاقة دراسة معهد راند المشار إليها سابقًا تحت عنوان "القدرة على الإرغام: مواجهة العدو بدون حرب". وقد ورد في الفصل المخصّص للعقوبات الاقتصادية ما يفيد بأن "العقوبات التجارية والمالية قد تترتّب عليها تكاليف على الجهة التي تفرضها، وتتوقّف هذه التكاليف على الأهمية الاقتصادية للدولة المستهدفة. وتبدو هذه الأهمية أقل في حالة روسيا وإيران مقارنةً بالصين، التي تُعدّ مصدرًا رئيسًا للاعتمادات العالمية وتبادل العملات، وتمتلك قدرة إنتاجية كبيرة في رأس المال" [1].

كما تستهدف العقوباتُ النمطَ البنيوي للنموذج الاقتصادي للبلد المعني، ما يجعلها أداة فعالة لإحداث الشلل في البنية الإنتاجية والمالية، وصولًا إلى إخضاع النظام السياسي أو إضعافه أو إسقاطه. تبدأ العقوبات أحيانًا بمهاجمة شخصيات اقتصادية أو سياسية نافذة، للتأثير على مصالح النخب، أو قد تُركّز على قطاعات استراتيجية كالمصارف والطاقة (كما في لبنان وإيران)، لتقويض الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية، والضغط على الشارع من خلال تعميق الأزمات.

يشكّل هذا النهج القاعدة الصلبة للتلاقي بين الحرب الاقتصادية والحرب الناعمة، إذ تُوظّف الضغوط الاقتصادية لزعزعة الوضع السياسي والثقافي والنفسي، ما يُسهم في إعادة تشكيل وعي النخب والجماهير في الساحة المستهدفة. وقد تأخذ الحرب الاقتصادية طابعًا متعدّد الأوجه: منع المساعدات، إيقاف الاستثمارات، تقليص التصدير والاستيراد، حجب المواد الغذائية والدوائية والبترولية، وكلها تهدف إلى خنق الاقتصاد، وشلّ الخدمات، وتحفيز أزمة سياسية تنعكس على وعي الرأي العام وتدفعه نحو خيارات مرسومة مسبقًا.

1 – غومبارت، ديفيس، وبيننديك، هانس. م.س، ص 26.

يرتبط أثر العقوبات ارتباطًا مباشرًا بطبيعة النموذج الاقتصادي للدولة. فدرجة التأثّر تتوقّف على بنية النظام المصرفي، وموارد الطاقة، ونمط الاستهلاك، ودور الدولة في السوق، وتوازن القطاعين العام والخاص، ودرجة الاستقلال الإنتاجي عن الأسواق العالمية.

النموذج الصيني، مثلًا، يقوم على مزيج من الاشتراكية الشيوعية ورأسمالية الدولة، حيث تحتكر الدولة القطاعات الكبرى، وتدير أدوات الإنتاج، وتُحكم علاقاتها الاقتصادية الدولية من خلال النخبة الحزبية. وبحسب دراسة راند، يُعدّ فرض العقوبات على الصين أمرًا شبه مستحيل، نظرًا لضخامة اقتصادها وتكامل مصالحها مع الاقتصاد الغربي. ومع ذلك، فرضت أميركا عقوبات على بعض الشركات الصينية مثل هواوي لأسباب أمنية، ومنعت نشاط تطبيق تيك توك.

أما روسيا، فتدير مواردها الاقتصادية من خلال الدولة والنخبة السياسية المرتبطة بالحزب الحاكم. وبعد حرب أوكرانيا، فرضت أميركا وحلفاؤها حوالي 5000 نوع من العقوبات، لكنها فشلت في إخضاع موسكو أو ثنيها عن أهدافها. بل على العكس، نجحت روسيا في استثمار العقوبات لتحفيز فكّ ارتباطها التدريجي عن الاقتصاد الغربي، في ضوء استعداد مسبق بدأ منذ أزمة القرم (2014–2022) [1] .

تُظهر تجارب كوبا وفنزويلا أن النماذج الاشتراكية التي تسيطر فيها الدولة على مفاصل الاقتصاد أكثر قدرة على امتصاص الصدمات. كما أن إيران، التي تعتمد نموذجًا اقتصاديًا مختلطًا وتعاونيًا بين القطاعين العام والخاص، مع وفرة في الموارد الطاقوية، انتهجت سياسة الاكتفاء الذاتي في عدد من القطاعات الأساسية. وقد مكّنها هذا النمط من الصمود في وجه العقوبات على مدى أكثر من أربعة عقود.

يقوم النموذج الأميركي نفسه على الليبرالية الرأسمالية مع نزعة نيوليبرالية تُعزّز دور الشركات العابرة للحدود وتقلّص تدخل الدولة، مع شبكة من التفاهمات بين هذه الشركات وأجهزة الدولة الأمنية والعسكرية، مثل البنتاغون والأمن القومي، وشركات التكنولوجيا والمصارف الدولية.

1 – عبد الهادي، مجدي. العقوبات الغربية على روسيا.... الأبعاد الاستراتيجية ودلالات الفشل. موقع العربي الجديد، 2023/06/02.

إذًا يحدد تحليل بنية الاقتصاد مدى قدرة أي دولة على مجابهة العقوبات. فالدول المرتبطة بالمنظومة الرأسمالية العالمية تُعدّ أكثر هشاشة، بينما تملك الاقتصادات المحلية المنتجة، القائمة على توازن داخلي بين القطاعين العام والخاص، قدرة أعلى على المناعة.

تُبرز الحالة اللبنانية مثالًا على اقتصاد ريعي هشّ يرتكز على المصارف المرتبطة بالنظام المصرفي الأميركي والغربي، ما يمنح الولايات المتحدة قدرة استثنائية على التأثير المالي والسياسي. انهار الاقتصاد اللبناني خلال فترة وجيزة، من دون أن تكون الولايات المتحدة قد خطّطت لانهياره الكامل، بل لأن بنيته الريعية كانت قائمة على الخارج، وعلى نمط استهلاك معولم لا يستند إلى إنتاج محلي.

في المقابل، استطاعت سوريا الصمود نسبيًا بفضل اقتصادها الإنتاجي والزراعي، ونمطها الاستهلاكي الداخلي البسيط. أما العراق، فبسبب الاحتلال الطويل، ووجود قوات أميركية، وربط صادرات النفط بالبنوك الأميركية، أصبح عرضة لتأثير مباشر، وظهر ذلك جليًا في التلاعب بسعر صرف عملته الوطنية.

أما روسيا، فقد صعدت كقوة اقتصادية قادرة على تحمّل كمٍّ هائل من العقوبات خلال أشهر قليلة، رغم الرهانات الغربية على انهيار نظامها. لكنها نجحت في التكيّف، بفضل استعدادات سابقة وتجربة مستفادة من الحالة الإيرانية.

الصين من جهتها تجاوزت في العقود الأخيرة سقف الناتج المحلي بمعدلات فلكية، بعد أن كانت في الثمانينات دولة فقيرة. وفي ظل هذا التطور المتسارع، تُدرك أميركا أن أي عقوبات على الصين ستُحدث ارتدادات كارثية على الاقتصاد العالمي، ولذلك تتجنّب خوض مواجهة اقتصادية شاملة معها [1].

1 – الجزيرة. في ختام زيارتها للصين.... وزيرة الخزانة الأميركية تتحدث عن تقدم في العلاقات مع بكين. 2023/07/09.

سادسًا. رؤية الإمام السيد علي الخامنئي (دام ظله) لمواجهة الحرب الاقتصادية: الاقتصاد المقاوم

قدَّم الإمام السيد علي الخامنئي (دام ظله) رؤيةً متكاملة لمواجهة الحرب الاقتصادية الأميركية والغربية، متجذّرة في تجربة أربعة عقود من المقاومة في وجه العقوبات. وقد عرض في هذه الرؤية، التي تتضمن نظرية "الاقتصاد المقاوم"، الأهداف السياسية والثقافية والنفسية الكامنة خلف العقوبات، وبيّن الحلول العملية التي يمكن تعميمها على الدول والقوى المناهضة للهيمنة الغربية، وفي طليعتها لبنان وبلدان محور المقاومة.

1. الإمام السيد علي الخامنئي (دام ظله) يحدد الأهداف السياسية للعقوبات الاقتصادية

يرى الإمام السيد علي الخامنئي (دام ظله) أنّ العقوبات الاقتصادية تستهدف بشكل مباشر إرادة الشعوب. يقول: "الضغط على الشعب ليعلن استسلامه" [1]، هو الغاية التي يسعى إليها العدو. وفي خطاب آخر، يوضح أنّ "هدف العقوبات في المدى القصير إرهاق الشعب ودفعه للوقوف بوجه الحكومة، وهدفهم على الأمد البعيد الإفلاس وبعبارة أخرى الوصول إلى الانهيار الاقتصادي" [2].

وفي قراءة دقيقة للتحول الاستراتيجي في أدوات العدو، يعلن سماحته: «لقد ركزوا الآن على الحرب الاقتصادية والحرب الثقافية، ولقد نقل العدوّ غرفة الحرب إلى وزارة الخزانة، وصارت غرفة الحرب التي تعمل ضدّنا هي وزارة خزانتهم بدلًا من وزارة الدفاع، وهم عاكفون على عمل دؤوب، والسبيل الوحيد لمواجهة هذه الحرب هو الاعتماد على الطاقات والقدرات الداخلية، رغم أننا لا نؤمن بقطع العلاقات مع العالم، لكن الاعتماد على ما هو خارج الحدود يعد خطأ» [3].

1 – الخامنئي، السيد علي (دام ظله). كلمة خلال لقاء النخب الشابة. 2012/11/03.
2 – الخامنئي، السيد علي (دام ظله). كلمة بمناسبة عيد الأضحى. 2022/07/31.
3 – الخامنئي، السيد علي (دام ظله). كلمة خلال لقاء مسؤولي النظام الإسلامي. 2018/04/30.

انطلاقًا من هذا التشخيص، لطالما دعا الإمام السيد علي الخامنئي (دام ظله) إلى تبنّي الاقتصاد المقاوم، أي الاعتماد الاستراتيجي على القدرات الداخلية وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الشرق، مع الحذر في التعامل مع الغرب. كما شدّد على تفعيل دور القطاع الخاص والمبادرات الفردية، والتخفيف من تدخّل الدولة المباشر في الإنتاج.

2. عناصر الإقتصاد المقاوم وفق رؤية السيد علي الخامنئي (دام ظلّه)

في عام 2014، أطلق الإمام السيد علي الخامنئي (دام ظله) مصطلح "الاقتصاد المقاوم" معرفًا إياه بالقول:

"إنّ الاقتصاد المقاوم يعني أن يكون لدينا اقتصاد يحفظ مسيرة النموّ الاقتصاديّ في البلد، وكذلك تتناقص آفاته... نموذج علميّ يتناسب مع حاجات البلاد، هو اقتصاد ذاتيّ الإنتاج لكنه ليس منغلقًا بل يرتبط مع اقتصادات العالم، وهو ليس اقتصادًا رسميًا حكوميًا بل هو شعبي ويدور في فلك العدالة" [1].

ينطلق هذا النموذج من تقليل الأضرار الناتجة عن الحصار ومواجهة أشكال الحروب الاقتصادية، ويرتكز على دعم القطاعات الإنتاجية، وتقليص الاعتماد على النفط، وإصلاح القطاع المصرفي، وفك الارتباط بالدولار، من خلال اتفاقيات تسوية بالعملات المحلية.

ويمكن تلخيص العناصر البنيوية للاقتصاد المقاوم كما جاءت في خطابات السيد علي الخامنئي (دام ظلّه) في النقاط الآتية:

1. خلق النشاط والحيوية في الاقتصاد الإيراني وتحسين مؤشراته.
2. القدرة على المقاومة والتصدي للعوامل المهدّدة.
3. الاعتماد على القدرات والإمكانات المحلية.
4. الاقتصاد المقاوم هو العقيدة الجهادية.
5. مركزية العنصر البشري أو الحاضنة الشعبية لهذا النموذج.

1 – الخامنئي، السيد علي (دام ظله). نظرية الاقتصاد المقاوم. موقع الخنادق، 2021/03/26.

6. تأمين المواد الأساسية والاستراتيجية.

7. تقليص تبعية الاقتصاد للنفط.

8. إصلاح نمط الاستهلاك.

9. محاربة الفساد في مفاصل الدولة.

10. المحورية العلمية كخيط ناظم للسياسات الاقتصادية.

ويستمد هذا النموذج من الداخل مقومات صموده، سواء من جهة البنية المؤسسية أو من جهة الشعب الذي يتمتع بقدرات ذاتية وانتماء عقائدي ووطني يجعله مهيًا للمواجهة.

3 ـ تجنب الأخطاء الذاتية في إدارة الاقتصاد ومواجهة الحرب الاقتصادية

يحذّر الإمام السيد علي الخامنئي (دام ظله) من جعل الاقتصاد رهينة المتغيرات الخارجية. فيقول: "الباري تعالى هيأ مستلزمات الأمل بين الشعب الإيراني ونأمل أن يزداد يومًا بعد آخر رغم غضب الأعداء". ويضيف مشددًا على أهمية التوجه نحو اقتصاد قائم على المعرفة: "السبب الرئيسي لهذه المشكلات ليس فقط الحظر، بل أيضًا قرارات خاطئة ونواقص". وينبّه إلى أنّه ينبغي "اجتناب جعل اقتصاد البلاد مشروطًا والأنشطة متوقفة على قضايا خارجة عن إرادتنا" [1].

ويعرض تجربة فاعلة في هذا السياق بالقول: "خلال السنوات العشر نفسها أيضًا، كانت هناك مؤسسات ومنتجون لم ينتظروا رفع الحظر ونتائج المفاوضات، وتحولوا إلى نماذج ناجحة عبر السعي والعمل". ويؤكد: "اعتبر (الأمريكيون) الانهيار الاقتصادي أرضية لتحقيق مآرب سياسية خبيثة في غضون أشهر قليلة، لكن بعد عشر سنوات لا يزال متراس الإنتاج والاقتصاد في البلاد حيًا وثابتًا" [2].

1 – الخامنئي، السيد علي (دام ظله). للمضي نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.. وليغضب الأعداء من صحوة الشعب الإيراني. وكالة مهر، 2022/03/21.

2 – الخامنئي، السيد علي (دام ظله). 2022/01/30.

ويكمل سماحته رؤيته بالتأكيد على المعرفة كقاعدة للإنتاج، حيث يقول: "اختيار الأعمال الإنتاجية يجب أن ينبع من النظرة المعرفية والعلمية... إذا جعلنا الأعمال المعرفية أساسًا للاقتصاد ستعود بالفائدة للبلاد". كما يربط التنمية الزراعية بتحقيق الأمن الغذائي: "إذا ما أحدثنا تحوّلًا في المجال الزراعي فسيتم تحقيق الأمن الغذائي في البلد... وإذا أصبح القطاع الزراعي علميًا سيتم التغلب على شح المياه في البلاد" [1].

كما يشير إلى قدرة إيران على التقدم رغم الحصار: "ربما الحظر يؤثر بشكل من الأشكال، ولكن لا ينبغي أن يؤثر كثيرًا على اقتصاد البلاد... مع وجود الحظر يمكننا أن نجعل الاقتصاد الخارجي مزدهرًا من خلال الدخول في اتفاقيات إقليمية كما تفعله الحكومة"، مع ضرورة "خلق فرص العمل عبر الشركات المعرفية" وتفادي تكرار أخطاء الماضي [2].

4. رؤية السيد علي الخامنئي (دام ظلّه) للتحول الاقتصادي في إيران

يربط الإمام السيد علي الخامنئي (دام ظله) بين فكرة التحول والإصلاح الداخلي البنيوي، مميزًا إياها عن مسار "التبدّل" الذي يفرضه الأعداء. يقول:

"ما أعنيه بكلمة «التحول» هو تغيير الأجزاء والنقاط المعيوبة، سواء في النظام الإسلامي أو المجتمع الإيراني. لدينا نقاط معيوبة وأجزاء ضعيفة ونقاط ضعف. يجب أن نتعرف إلى نقاط الضعف هذه ونحددها، وبإرادة حازمة - سأتحدث الآن عن أنها ليست مهمة سهلة أيضًا - نعالج نقاط الضعف ونحوّلها إلى [نقاط] قوة".

ويضيف: إنّ هذا المسار يحتاج إلى "ثقة وطنية بالنفس"، معتبرًا أنّ الشعب الذي "يثق بمواهبه وبقدراته" قادر على إنجاز التحول. ويؤكد أنّ "أهم نقاط القوة لدى الشعب الإيراني ومجتمعنا الإسلامي أن البنية الداخلية لمجتمعنا الإسلامي قوية وصلبة" [3].

أ. التقدُّم رغم الحصار الاقتصادي غير المسبوق

يُشير الإمام السيد علي الخامنئي (دام ظله) إلى أنّ الشعب الإيراني تمكَّن من التغلُّب

1 – للمضي نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.. وليغضب الأعداء من صحوة الشعب الإيراني.م.س.
2 – للمضي نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.. وليغضب الأعداء من صحوة الشعب الإيراني.م.ن.
3 – الخامنئي، السيد علي (دام ظله). رؤية للتحول الاقتصادي في إيران. موقع الخنادق، 2023/03/24.

على موجات متتالية من الأعمال العدائية التي استهدفته خلال العقود الأخيرة. ويؤكد أنّ مظاهر التقدم العلمي والتقني التي حققتها إيران لم تحصل في ظروف طبيعية، بل جرت في ظل أشدّ أنواع الحصار الاقتصادي في التاريخ، كما يعترف بذلك الأميركيون أنفسهم. فقد أحرزت إيران تطوّرات لافتة في ميادين النانو، والتكنولوجيا الحيوية، والصحة، والمجال النووي، والجو-فضاء، والتقدّم الدفاعي، بالإضافة إلى تطوير البنى التحتية وتوسيع العلاقات الخارجية. ويشدّد سماحته على ضرورة تحصين هذه الإنجازات قائلًا: "ينبغي ألا تتلقى أي ضربة" [1].

ب. اقتصاد البلاد هو من نقاط الضعف

ينبّه الإمام السيد علي الخامنئي (دام ظله) إلى أنَّ العديد من السياسات الاقتصادية السائدة في إيران هي إرث من المراحل السابقة، بعضها يعود إلى ما قبل الثورة الإسلامية، وبعضها الآخر تشكّل بعد انتصارها. ويعدد أبرز مواطن الضعف البنيوي في الاقتصاد الإيراني كما يلي:

1. **التصدّي الحكومي:** يرى الإمام السيد علي الخامنئي (دام ظله) أنَّ هيمنة الدولة على مفاصل الاقتصاد تُعَدّ نقطة الضعف الأبرز، إذ يُسلَّم مفتاح النشاطات الكبرى والإنتاجات المربحة إلى المؤسسات الحكومية، بينما يُقصى القطاع الخاص. ويؤكد أنّ العدالة الاقتصادية لا تتحقق عبر هذا النمط، داعيًا إلى تقليص حجم التدخّل الحكومي مقابل رفع مستوى الرقابة. ورغم تكرار هذه التوصية لكل الحكومات، إلا أنّ الاستجابة جاءت إمّا عبر الإحجام عن تسليم الاقتصاد، أو عبر تسليمٍ خاطئ.

2. **اقتصاد قائم على صادرات النفط الخام:** يشير الإمام السيد علي الخامنئي (دام ظله) إلى أنّ تصدير النفط من دون السيطرة على تسعيره وآلياته لا يُدرُّ على الإيرانيين الأرباح نفسها التي يجنيها المستوردون. ويدعو إلى التركيز على تنمية الصادرات غير النفطية وتعزيز الأنشطة الإنتاجية الأخرى.

3. **الاعتماد على الدولار:** يلفت سماحته إلى تجارب بعض الدول التي نجحت

1 – رؤية للتحول الاقتصادي في إيران. م.ن.

في تحسين أوضاعها الاقتصادية بعد أن أنهت ارتباطها بالدولار ونظام "سويفت"، واعتمدت التجارة الثنائية بالعملات المحلية. ويشير إلى أنّ إيران بدأت بالفعل خطوات مماثلة، لا سيما في تعاونها مع روسيا.

4. **النمو الاقتصادي الضعيف**: رغم تحديد نسبة 8% هدفًا للنمو الاقتصادي، إلا أن بعض السنوات في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين سجّلت معدلات تحت الصفر. ولهذا يدعو الإمام السيد علي الخامنئي (دام ظله) إلى تشجيع الناس على المبادرة والإنتاج، وتحفيز القطاع الخاص وتوفير مناخ من الثقة لرواد الأعمال، واضعًا ثقته بالطاقات الشعبية.

5. **ضعف التجارة الخارجية**: رغم الإمكانات الإنتاجية العالية، بخاصّة في الزراعة والصناعة، إلا أن وتيرة الانفتاح الخارجي لا تزال بطيئة. ويحثّ الإمام السيد علي الخامنئي (دام ظله) على توسعة الشركات القائمة، ودعم المؤسسات الصغيرة لتحوّلها إلى كيانات اقتصادية فاعلة.

6. **التحوّل في التشريع**: يركّز الإمام السيد علي الخامنئي (دام ظله) على خلل متكرر في السياسات المالية، يتمثل في إقرار مصاريف قطعية في الموازنة مقابل مداخيل احتمالية، ما يؤدي إلى عجز سنوي. ويدعو إلى ترشيد العملية التشريعية، وجعل السياسات العامة في وضع القوانين أكثر اتساقًا مع الإمكانات الواقعية.

ت. التحوّل يبدأ من الممارسات الاقتصادية للشعب

يركّز الإمام السيد علي الخامنئي (دام ظله) على أهمية السلوكيات الشعبية في دعم الاقتصاد، مشيرًا إلى ظواهر سلبية مثل الإسراف في الكهرباء والمياه والغاز، ورمي الخبز، والانجرار خلف أنماط من الترف غير الضروري. ويشدد على ضرورة مكافحة ظاهرة النفور من المنتجات المحلية، ولا سيما في السلع التي تضاهي – أو حتى تتفوّق على – نظيراتها المستوردة. ويؤكد أنّ حماية الإنتاج المحلي لا تقوم فقط على جودة المنتج، بل على تبنٍّ وطني وثقافي لهذا الإنتاج بوصفه مكوّنًا من مكوّنات السيادة الاقتصادية [1].

1 – رؤية للتحول الاقتصادي في إيران. م.س.

سابعًا ـ ما الذي أسقط الاتحاد السوفياتي: العقوبات الاقتصادية أم تآكل النموذج

انهار الاتحاد السوفياتي وتلاشى كقوة عظمى قبل أكثر من ثلاثة عقود، غير أنّ هذا الانهيار لم يكن نتيجة مباشرة للضغوط الغربية والأميركية، ولا حتى للعقوبات الاقتصادية بحد ذاتها، بل ارتبط على نحو جوهري بما عُرف بالرؤية الإصلاحية التي اعتمدها ميخائيل غورباتشوف، والتي وُصفت في ما بعد بالكوارثية. فـ "البيروسترويكا"، أي سياسة إعادة البناء وإصلاح المؤسسات، و"الغلاسنوست"، أي الشفافية والانفتاح، أفرزتا سلسلة من الانقسامات والخلافات الحادّة، ورافقتها اتهامات بالفساد والاستبداد داخل النخبة السوفياتية. وقد أدّت تلك التجاذبات الداخلية، لا مجرد الضغوط الخارجية، إلى تفكك البنية الاتحادية للدولة. ومن المؤشّرات ذات الدلالة في هذا السياق، منح الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية، جائزة نوبل للسلام لغورباتشوف في العام 1990، وهو نفس العام الذي شهد تسارع انهيار الاتحاد، فضلًا عن تكريمه بدكتوراه فخرية من جامعات غربية وأميركية، اعترافًا بدوره في "إصلاح" النظام السوفياتي.

بوسعنا القول إنّ سقوط الاتحاد السوفياتي جاء نتيجة تداخل أدوات الحرب الناعمة مع الانهيار الداخلي، من فساد وصراعات أيديولوجية، ضمن خطة ممنهجة استهدفت ضرب النموذج الشيوعي للحكم، وتشويه رموزه وتفكيك الثقة الشعبية بالقيادة. وقد لجأ الغرب في هذا الإطار إلى أدوات القوة الناعمة، سواء الثقافية منها أو الإعلامية، لتقويض المنظومة الفكرية والسياسية الحاكمة [1].

وفي هذا الإطار، يتّضح أن ما عُرف بإصلاحات غورباتشوف، ترك تأثيرًا بالغًا في النفوس، بخاصّة لدى فئات من الشعب السوفياتي المتعطّشة لما بدا لها أنّه حريات غربية وافدة، لكنها كانت في حقيقتها خادعة ومزيّفة، وقد تمّ تصديرها من خلال أدوات إعلامية وثقافية، ومؤسسات تجارية واستعراضية، لعبت دورًا في تهيئة الأرضية للسقوط. فعلى سبيل المثال، في عام 1988، حصلت شركة ماكدونالدز الأميركية على ترخيص بافتتاح سلسلة مطاعمها داخل الاتحاد السوفياتي. وفي صباح 31 كانون الثاني

1 – السوندرز، فرانسيس. من سيدفع للزمار، الحرب الباردة الثقافية – المخابرات المركزية الأميركية وعالم الفنون والآداب. المركز القومي للترجمة، ط 4، 2009.

1990، تجمهر أكثر من خمسة آلاف مواطن أمام أول فرع في موسكو، بانتظار تذوّق وجبة "بيغ ماك". وبحسب المصادر، تجاوز عدد الطلبات التي جرى تلبيتها في ذلك اليوم ثلاثين ألفًا، ما شكّل رقمًا قياسيًا في تاريخ الشركة. وخلال العام التالي، قدّمت فرقة "ميتاللیكا" الأميركية عرضًا موسيقيًا في موسكو، وقد وصفته التقارير كأحد أكبر العروض الجماهيرية في التاريخ؛ إذ قدّرت الشرطة عدد الحاضرين بنصف مليون، بينما رجّح المنظّمون أن العدد الحقيقي تخطى مليونًا وستمئة ألف شخص [1].

أورد الكاتب فلاديسلاف زوبوك، في تقرير نشرته صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، أنّه "ابتداءً من 25 كانون الأول 1991، انتهى رسميًّا وجود الاتحاد السوفياتي، وتنحّى غورباتشوف عن الحكم، تاركًا منصبه ليلتسن، الذي رفع علم الاتحاد الروسي فوق الكرملين. آنذاك، اعتقد الأميركيون أن السياسات الأميركية هي التي أسقطت هذه الإمبراطورية، لكن التحليلات اللاحقة أظهرت أن التفسيرات الشائعة آنذاك كانت غير دقيقة، لأن الوضع العسكري للاتحاد كان ما يزال قويًا، والصناعات الدفاعية فعّالة ومنخفضة الكلفة، وخرج الجيش من أفغانستان وشرق أوروبا بحال جيدة. أما الضغوط الغربية فدفعت إلى الإصلاح، لكنها لم تكن العامل المباشر للانهيار" [2].

من عاشوا في الحقبة الأخيرة للاتحاد بعد ستالين، كانوا يتطلّعون إلى إصلاحات جدّية يقودها جيل جديد من القادة. وربما كان يمكن إجراء هذه الإصلاحات بطريقة تحفظ طبيعة الدولة، كما فعلت الصين، إلا أنّ التاريخ قدّم غورباتشوف، الذي غيّر وجهة النظام خلال خمس سنوات فقط من تسلّمه الحكم. فقد سعى إلى الجمع بين الاشتراكية والديمقراطية، وإعادة تنظيم الاقتصاد عبر اللامركزية ومنح الأقاليم حريّة أكبر، وتوسيع امتيازات مديري الشركات. غير أن ذلك لم يُنتج دينامية إنتاجية، بل أتاح للانتهازيين التسلل وافتراس الاقتصاد دون رقابة أو مردود فعلي [3].

ويرى زوبوك أن اللامركزية السياسية التي فرضها غورباتشوف زادت الأمور تعقيدًا، إذ أجبر القيادة المركزية على نقل الصلاحيات إلى المجالس الشعبية، المعروفة بالسوفياتات، على أمل أن تكون نموذجًا ديمقراطيًا. إلا أنّ هذه المجالس غذّت النزعات القومية

1 – عبد الناصر رمضان، طه. بيريسترويكا وغلاسنوست.. قراران أنهيا وجود الاتحاد السوفيتي. العربية.نت، 2022/05/25.

2 – الجزيرة. وول ستريت جورنال عن نهاية الاتحاد السوفياتي– لماذا انهارت إمبراطورية الشر؟. 2022/01/01.

3 – وول ستريت جورنال عن نهاية الاتحاد السوفياتي.م.ن.

والانفصالية والشعبوية، وفتحت المجال أمام حالة انفلات سياسي. أمّا اقتصاديًا، فقد سعى غورباتشوف إلى إطلاق البنوك الخاصة، وسمح بطباعة الروبل بحرية، ما تسبّب بارتفاع معدلات التضخّم، ونقص السلع من الأسواق، وانهيار القيمة الشرائية، وتعميق هشاشة النظام المالي.

وفقًا للكاتب نفسه، كان من الممكن تجنّب هذه الدوامة لو أنّ الإصلاحات أُجريت بحذر وعقلانية، كما فعلت الصين، التي حررت السوق دون المساس بالبنية السياسية. لكن السياسات المتعجّلة فتحت الباب لاضطرابات واسعة، وخلقت احتقانًا شديدًا في مختلف مناطق الاتحاد. ومع تزايد الضعف في أطراف الدولة، راحت جمهوريات البلطيق تطالب بالاستقلال، واشتعلت التوترات في القوقاز.

في هذه الأثناء، قررت روسيا، وهي قلب الاتحاد، الانفصال، وأخذت معها الثروات الطبيعية، من النفط والغاز إلى الذهب والماس، إضافة إلى العاصمة موسكو ومبنى الكرملين. فأصبح بوريس يلتسن أول رئيس لروسيا الحديثة في حزيران 1991، واعتُبرت سياساته الانفصالية عاملًا حاسمًا في إنهاء الاتحاد. وتراجعت شعبية غورباتشوف، حتى بلغت ما دون 20%، بعد أن اعتبره الروس مسؤولًا عن تدنّي مستويات المعيشة.

في آب 1991، وافق غورباتشوف على منح روسيا صلاحيات واسعة بقيادة يلتسن، مقابل بقاء روسيا داخل "اتحاد غير شيوعي" جديد. غير أن هذا الاتحاد الجديد كان هشًّا؛ إذ كانت جمهوريات البلطيق قد انفصلت بالفعل، وهيمنت روسيا على مركز القرار، وتمتعت أوكرانيا باستقلال جزئي. وقد دفع هذا المشهد بعض وزراء غورباتشوف إلى محاولة انقلاب لإفشال الاتفاق، إلا أنّ المحاولة فشلت، بعدما استسلمت قوات "الكي جي بي" والجيش والشرطة بشكل مهين أمام يلتسن وأنصاره.

عقب ذلك، سيطر يلتسن على السلطة، وأقال غورباتشوف، وحظر الحزب الشيوعي، وحلّ الحكومة المركزية، وامتلك صلاحيات إدارة الترسانة النووية وطباعة العملة.

تُظهر هذه الوقائع التاريخية أن الانهيار لم يكن نتيجة الأفكار الليبرالية أو البروباغندا الثقافية فحسب، بل بسبب عوامل أعمق تتعلّق بالتفكك الداخلي في نمط الحكم، وتآكل النموذج الاقتصادي، وفقدان الإدارة المركزية للسيطرة. وبالتالي، سقط الاتحاد السوفياتي نتيجة حرب مزدوجة: اقتصادية وناعمة، تداخل فيها الخارج مع هشاشة الداخل.

ثامنًا. تجارب أميركا في استخدام العقوبات الاقتصادية والدولار ضد محور المقاومة

1. معاقبة الحكومات الوطنية في العراق

تُبيّن تقارير متخصّصة أنّ بصمات واشنطن حاضرة بوضوح في الاضطرابات النقدية والاقتصادية العراقية؛ إذ شكّلت إجراءات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أحد العوامل الرئيسة لزعزعة استقرار السوق. فقد فرض «الفيدرالي» قواعد صارمة على التعاملات الدولية بالدولار التي تُجريها المصارف التجارية العراقية، ما خفَّض ضخّ العملة الخضراء في السوق بنسبة 80 %، بعد أن كانت المبيعات اليومية تتجاوز 250 مليون دولار [1].

تحوّل الدولار، تبعًا لذلك، إلى أداة ضغط سياسية ضد الحكومات الوطنية في بغداد، بينما سعت الإدارة الأميركية إلى تقديم إيران بوصفها مسؤولة عن تفاقم الأزمة. زعمت واشنطن أنّ الآلية الجديدة للرقابة على تدفّق العملة تهدف إلى منع تهريب الدولار إلى طهران، في محاولة لتحميل الأخيرة تبعات الاختلال الاقتصادي العراقي، رغم أنّ القنوات النقدية أُغلِقت عمليًّا بقرارات أميركية.

ترافقت هذه الإجراءات مع موجة انتقادات شعبية واسعة على شبكات التواصل؛ فقد تصدّر وسم #الدولار_ضغط_أمريكي منصة «تويتر»، وكتب ناشطون عراقيون، من بينهم رائد عسكري: «زيادة سعر الدولار في العراق لعبة أمريكا... اللعب باقتصاد البلدان وعملتها الوطنية إحدى طرق الضغط على المجتمعات» [2]. كذلك حمّلت اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب العراقي واشنطن مسؤولية ارتفاع سعر الصرف، مؤكّدة أنّ «الدولار أصبح وسيلة ضغط في أيدي أمريكا للضغط على حكومة محمد شياع السوداني».

تهدف الإدارة الأميركية من خلال هذا التلاعب إلى تأليب الشارع ودفعه إلى الاحتجاج، إدراكًا منها لارتباط ارتفاع سعر الصرف بزيادة أسعار السلع الأساسية. كما يسعى البيت

1 – الخامنئي، السيد علي (دام ظله). الدولار أداة أمريكا الاقتصادية لمحاربة الدول المستقلة. موقع KHAMENEI. IR، 18 2023/03/.

2 – صحيفة الوفاق. الدولار.. ورقة ضغط على الدول المستقلة. 2024/01/22.

الأبيض، عبر هذه السياسة، إلى عرقلة استقلال العراق السياسي والاقتصادي، وهو ما عبّر عنه النائب رفيق الصالحي بقوله إنّ «أمريكا تريد منع العراق من التمتع باستقلال سياسي واقتصادي من خلال اللعب بسعر الدولار» [1].

2 . أكثر من أربعة عقود على الضغط الاقتصادي على سوريا

تعرضت سوريا، على مدى عقود، لعقوبات وضغوط أميركية مكثّفة بهدف دفعها إلى التراجع في المفاوضات مع الكيان الصهيوني وثنيها عن دعم المقاومة. وفي أواخر 2019، وقّع الرئيس الأميركي آنذاك دونالد ترامب «قانون قيصر»، فارضًا حزمة واسعة من العقوبات. أعلن الرئيس السوري بشار الأسد أنّ الحرب العسكرية تحوّلت إلى «حصار اقتصادي» قائلًا: «اتخذت الحرب على سوريا منحى وشكلًا جديدًا وتحولت إلى حصار اقتصادي» [2]. ووصف المندوب السوري السابق لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري هذه السياسات بأنّها «إرهاب اقتصادي» [3].

3 . حرب اقتصادية على لبنان لاستهداف المقاومة

يُواجه اللبنانيون أزمة مالية خانقة ناجمة، في أحد أوجهها، عن تلاعب واشنطن بسعر الدولار من خلال نفوذها في مصرف لبنان وشبكة المصارف وشركات التحويل، إضافةً إلى سياسة العقوبات والحصار ومنع الاستثمارات الشرقية. تُبرز دراسة صادرة عن «معهد واشنطن» حول «اقتصاد الكاش» حجم الجهد الأميركي المبذول للتحكم بتدفّقات النقد وعزل حزب الله بواسطة إجراءات مالية وإعلامية وعقوبات متنوّعة [4].

يتجلّى أثر واشنطن في العمليات المصرفية بوضوح؛ إذ يُنفَّذ أي قرار صادر عن وزارة الخزانة الأميركية في غضون ساعات. وقد أفقد هذا الحصار الليرة اللبنانية نحو 95% من قيمتها، ورفع التضخّم إلى قرابة 1200 %. أدى الانهيار المستمر إلى توسّع شريحة

1 – الصالحي. أميركا تستغل ورقة الدولار لإضعاف حكومة السوداني. موقع الصادقون، 2023/01/22.
2 – وكالة عمون. الأسد: الحرب على سوريا تحولت إلى حصار إقتصادي. 2019/03/10.
3 – البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة. 2020/06/01.
4 – غدار، حنين، وقزي، سمر. عصابات الكاش: كيف يستفيد حزب الله من الأزمة المالية في لبنان. 2023/06/22.

الفقراء لتطال نحو 80 % من السكان، وإفلاس عدد كبير من المصارف وعدم قدرتها على ردّ الودائع [1].

تسعى الإدارة الأميركية، من خلال هذه الأزمات المفتعلة، إلى خلق بيئة انفجار شعبي تستهدف المقاومة ضمن إطار «الضغوط القصوى» على إيران ومحورها. ويرى الخبير الاقتصادي زياد ناصر الدين أنّ «أمريكا استخدمت كل أوراقها ضد لبنان بما في ذلك الورقة الاقتصادية... ويرجع جزء كبير من أزمة لبنان الاقتصادية اليوم إلى الدور السلبي الذي لعبه الأمريكيون» [2].

1 – جريدة النهار. وزارة الخارجية اللبنانية: 80% من اللبنانيين تحت خط الفقر، 2022/08/05.
2 – سبوتنيك. خبير اقتصادي: أميركا تستقوي على لبنان بكامل أوراقه. 2020/06/03.

تاسعًا: كيف قوضت أميركا قوتها الإقتصادية الناعمة؟

وفق المنطق العلمي والتجريبي والمعطيات التاريخية، فإن أية دول تستخدم قوتها وسلاحها فهي تغامر بفقدان جزء من زخمها ورصيدها، لأن أي قوة لها رصيد ومخزون قابل للنفاذ، فاستخدامه سيبرز نقاط قوته وخصائصه ويستهلكها، وبالتالي سيتراجع وزن أي قوة جرى استخدامها.

وفي دراسة "الحرب الناعمة المتحورة" لمركز المعارف للدراسات الثقافية اتضح أن أميركا لجأت الى القوة الناعمة نتيجة تراجع وتآكل قوتها العسكرية وتحولها عنها نتيجة تكاليفها الباهظة، ولذالك لجأت الى القوة الناعمة، التي تآكلت مع مضي الزمن بفعل عوامل عديدة تم تفصيلها. وهو ما اضطر أميركا للجوء الى آخر أسلحتها وهي الدولار والقوة الإقتصادية.

وقد تحدث عدد من الخبراء عن بداية تآكل هذه القوة نتيجة استخدامها المفرط كسلاح اقتصادي، نقتطف لهذا الغرض مقاطع من مقالة نشرتها مجلة فورين أفيرز الأميركية تؤكد ما ذهبنا إليه جراء إفراط الإدارات الأميركية في استخدامها، وخاصة إدارة ترامب، ومن بعدها إدارة بايدن.

تقول المقالة "منذ نهاية الحرب الباردة، تزايَد اعتماد الولايات المتحدة على الأدوات الاقتصادية لتمرير أهداف سياستها الخارجية. تنطوي بعض هذه الأدوات، مثل العقوبات، على تطبيق مباشر للضغوط الاقتصادية. فيما تعمل الأدوات الأخرى، مثل الترويج للتجارة الحرة والأسواق المفتوحة، عبر تغيير دوافع الدول الأخرى. لكن جميع هذه الأدوات هي في كُنهها اعتراف بأنّ هذه القوة الاقتصادية الفريدة تمنح الولايات المتحدة قدرة استثنائية على تحقيق مصالحها دون اللجوء إلى القوة" [1].

لكن "يمكن للقوة الاقتصادية، مثل أيّ أداة أخرى، أن تكون لها نتائج مؤسفة إذا مورست برعونة، مما ينتج عواقب غير مرغوبة على المدى القصير والتعجيل بانهيار الريادة الاقتصادية الأميركية على المدى الطويل. واليوم تزيد واشنطن من استخدام قوّتها

1 – الجزيرة. فوضى العقوبات الاقتصادية.. كيف استهلكت أميركا سلاحها الأهم؟. 2020/11/24.

الاقتصادية بطرق عدوانية وذات نتائج عكسية، بما يقوّض مركزها العالمي ومِن ثم قدرتها على العمل بفعالية في المستقبل. كانت أعراض المشكلة واضحة منذ سنوات، لكنها ازدادت سوءا بصورة ملحوظة في ظلّ إدارة ترامب، والتي سعت متهورة إلى فرض رسوم جمركية على كلٍّ من الحلفاء والمنافسين، وأعادت فرض عقوبات اقتصادية على إيران دون أدنى اكتراث بوجود دعم دولي، وكذلك تصرّفت في كلتا الحالتين دون أن تولي أدنى اعتبار للعواقب السلبية على المصالح الأميركية" [1].

كما تضيف دراسة شؤون خارجية بأن "المسؤولين الأميركيين قد ساورهم اعتقاد بأنّ الولايات المتحدة بلغت حدا من العظمة والقوّة حتى لم تعد قوانين الجاذبية الاقتصادية والسياسية تنطبق عليها. ووفقا لهذا النمط من التفكير فإنّ أميركا يمكنها أن تبدأ بشنّ حروب تجارية ولن يستطيع أحد الردّ لأنّنا -بحسب كلمات بيتر نافارو، مدير المجلس القومي للتجارة في إدارة ترامب- "السوق الرابحة الأكبر في العالم". يمكن للولايات المتحدة أن تهدّد بفرض عقوبات على أقرب شركائها وحلفائها، وبطريقة ما يظلّون متعاونين، الآن وفي المستقبل. ويمكن أن تواصل اتّخاذ خيارات اقتصادية سيئة، وبطريقة ما، يظلّ الدولار الأميركي في الصدارة بلا منازع" [2].

لكن في عالم يجنح أكثر فأكثر نحو تعدد الأقطاب، لم يعد النفوذ الاقتصادي الذي تمتعت به الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أمرا مسلّما به. ويهدّد النهج العدواني أو أحاديّ الجانب في إدارة الاقتصاد، الذي بدا جليا على مدى عدّة إدارات أميركية، وخاصة في ظلّ إدارة ترامب، بمحو النفوذ الأميركي، وهو ما يتضح تدريجيًا اليوم من خلال سعي دول كثيرة شرقية ولاتينية وأفريقية وحتى أوروبية – فرنسا ضمن نطاق التبادلات غير الإقليمية كما صرح الرئيس ماكرون بعد زيارته الصين- لإستبدال الدولار الأميركي في التعاملات المالية، والذهاب نحو البدائل بالعملات الثنائية المتبادلة أو باليوان الصيني (بصورة خاصة في التعاملات الثنائية مع الصين).

1 – فوضى العقوبات الاقتصادية.. كيف استهلكت أميركا سلاحها الأهم؟ م.ن.
2 – فوضى العقوبات الاقتصادية.. كيف استهلكت أميركا سلاحها الأهم؟ م.ن.

عاشرًا: أشكال وصيغ العقوبات الاقتصادية والإجراءات المالية الأميركية

وفقًا لتحليلات عدد من الاقتصاديين مثل غاري كلايد هافباور، وجيفري شوت، وكيمبرلي آن إليوت، فإنّ الولايات المتحدة مارست خلال تسعينيات القرن الماضي أنواعًا مختلفة من العقوبات الأحادية على أكثر من 35 دولة، مقارنة بـ20 فقط في عقد الثمانينيات. وفي بعض الحالات، عملت واشنطن على استصدار شرعية دولية من مجلس الأمن، كما في العقوبات المفروضة على العراق (1990–1991)، ويوغوسلافيا (1990)، ورواندا (1994). لكن، في حال تعذُّر التنسيق الدولي أو فشله، لم تتوانَ عن اتخاذ إجراءات فردية صارمة [1].

يتكوّن المنهج الأميركي لاستخدام الاقتصاد كأداة للضغط السياسي من طيف واسع من الإجراءات الاقتصادية، بعضها مباشر وبعضها غير مباشر، ويُستخدم لتحقيق أهداف إستراتيجية تتجاوز الاقتصاد نفسه.

أبرز أدوات هذه الحرب:

1. **السيطرة على الأسواق:** تُمارس واشنطن سياسة الإغراق والاحتكار لإضعاف البنى الإنتاجية في الدول المستهدفة، عبر ربطها بشركات أجنبية تقدّم المواد الأولية أو التقنيات الضرورية. وغالبًا ما تُنفّذ هذه السيطرة تحت غطاء اتفاقات دولية كـ«حرية التجارة العالمية». وقد تشمل سيطرة تكنولوجية مباشرة، مثل احتكار الإنترنت، أو تملّك مباشر لخطوط الإنتاج والصناعات الحيوية.

2. **المقاطعة الاقتصادية:** تُنفّذ من خلال منع الاستيراد من الدولة المستهدفة أو تقييد التصدير إليها، ويبدأ ذلك بتشجيع المنتجات المنافسة ثم تقييد حضور السلع في الأسواق الدولية، ما يضعف قدرة الدولة على تصدير منتجاتها.

3. **الحصار الاقتصادي:** وهو أكثر تطرفًا من المقاطعة، إذ يمنع دخول وخروج السلع كليًا، ويؤدي إلى شحّ خطير في المواد الأساسية، لا سيما الغذاء والدواء،

1 – فوضى العقوبات الاقتصادية.. كيف استهلكت أميركا سلاحها الأهم؟ م.ن.

مما يجعل هذا السلاح من أكثر أدوات الحرب الاقتصادية فتكًا بالشعوب.

4. **افتعال الأزمات الاقتصادية:** تُستخدم من قبل الدول القوية ضد الأنظمة الهشّة، وتهدف إلى تدمير الاقتصاد المحلي وإجبار الدولة على الخضوع للمساعدات الخارجية، التي غالبًا ما تكون مشروطة بسياسات معيّنة كما في نماذج صندوق النقد الدولي.

أبرز صور العقوبات والإجراءات:

- حظر الطيران وإغلاق المجال الجوي أمام الطائرات المدنية.
- تضييق الخناق على استخدام أنظمة التحويلات المالية الدولية والأصول الرقمية، وشلّ القطاع المصرفي.
- منع شركات عالمية من التعامل مع السوق المستهدفة.
- مصادرة أملاك رجال أعمال مقربين من النظام.
- فرض عقوبات شخصية على أثرياء في الدوائر السياسية الحاكمة.

قانون ماغنيتسكي

أقرّت واشنطن قانون ماغنيتسكي عام 2012 لمعاقبة مسؤولين أجانب متهمين بانتهاكات حقوق الإنسان. وقد توسّع هذا القانون في 2016 ليخوّل الرئيس الأميركي فرض عقوبات مالية ومنع دخول أي أجنبي إلى البلاد بناءً على شبهات تتعلق بالفساد أو انتهاك الحقوق. وقد استخدمت الإدارة الأميركية هذا القانون لفرض عقوبات على الوزير اللبناني جبران باسيل، متذرّعةً باتهامات لا تستند إلى أدلّة، فيما بدا أنّ السبب الحقيقي سياسيّ، ويتعلّق بتحالفه مع حزب الله.

امتدّ تطبيق القانون إلى دول عدّة كالمملكة المتحدة (2017–2018)، وكندا (2017)، والاتحاد الأوروبي (2020). وشملت العقوبات مئات الأفراد والشركات. كما دعا البرلمان الأوروبي إلى معاقبة دول مثل المجر وبولندا بسبب مواقفها من قضايا حقوق المثليين.

وتُظهر هذه الوقائع كيف أنّ العولمة قد عمّقت أثر العقوبات الأميركية؛ فالمصارف والشركات الأجنبية غالبًا ما تلتزم بها، ليس طاعة لحكوماتها، بل لحفاظها على فرص الوصول إلى السوق الأميركية والتعامل بالدولار، ما يُضاعف من فاعلية العقوبات.

ورغم أنّ العقوبات أداة تقليدية في السياسة الخارجية الأميركية، إلا أنّ استخدامها توسّع بشكل لافت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، حين أصبحت واشنطن تتمتع بتفوق سياسي واقتصادي لا مثيل له.

العقوبات الثانوية

تتميّز العقوبات الأميركية بما يُعرف بـ«العقوبات الثانوية»، التي تمنح الإدارة الأميركية سلطة غير مباشرة على جهات غير خاضعة لسيادتها. فبينما تمنع العقوبات الأساسية الشركات الأميركية من التعامل مع كيانات معيّنة، فإنّ العقوبات الثانوية تمنع أيضًا أي طرف ثالث يتعامل مع الكيانات المعاقبة من الدخول في أي نشاط مع الأميركيين.

فعلى سبيل المثال، إذا قدّم مصرف فرنسي قرضًا لشركة إيرانية، يمكن أن تُمنع المؤسسات الأميركية من التعامل مع ذلك المصرف، حتى لو لم يكن ذلك مخالفًا للقانون الفرنسي. تؤدي هذه السياسة إلى عزل مؤسسات بأكملها عن النظام المالي الأميركي، ما يفرض عليها كلفة اقتصادية كبيرة، ويجعل من العقوبات الأميركية سلاحًا عالميًا يتجاوز الحدود الجغرافية والقانونية.

حادي عشر ـ مواجهة الأدوات الاقتصادية للحرب الناعمة على حزب الله

في خطاب ألقاه عام 2021، أعلن سيّد شهداء الأمّة سماحة السيّد حسن نصر الله (قده) أنّ لبنان يواجه حربًا اقتصادية حقيقية. وعلى الرغم من اعترافه بوجود عوامل داخلية أسهمت في تأزيم الوضع الاقتصادي اللبناني، بخاصّة مظاهر الطوابير أمام محطات الوقود والصيدليات والأفران، إلا أنّه شدّد على أنّ "الدولة والمصرف المركزي وكثيرًا من الناس يتحمّلون المسؤولية في ما آلت إليه الأمور". وأكّد أنّ "ما يجري هو جزء من حرب، وهي جبهة حرب اقتصادية لإخضاع الشعب اللبناني وإخضاع المقاومة"، رابطًا بين هذه الحرب وبين استهداف المقاومة والثروات الوطنية، متسائلًا: "هل فقط المقاومة هي من تريد النفط والغاز في المياه اللبنانية؟ هل فقط المقاومة من تسعى إلى حماية ثرواتنا الطبيعية؟"، مشددًا على أنّ "أميركا تريد لبنان ذليلًا وخاضعًا... وما تريده ممثلتها الشمطاء في لبنان هو الخضوع للكيان الغاصب وتنفيذ كل ما تريده إدارتها، من تعيين المديرين، وصولًا إلى ترسيم الحدود" [1].

وفي رصده لمحطات هذه الحرب، أشار سماحته إلى أنّ اللعبة بدأت قبل 17 تشرين 2019، عندما طلب الأميركيون من حلفائهم تهريب الأموال إلى الخارج، وقد استجاب كثيرون، لا سيّما بعض المصارف. وأوضح أنّ الأميركيين بدأوا بتمويل المنظمات غير الحكومية المرتبطة مباشرة بسفارتهم في عوكر، والتي تمدّها بالأموال، مؤكدًا أنّ "ما يجري اليوم هو حرب حقيقية اقتصادية ومالية، وكل ما يحدث ليس صدفة بل مخطّط له لإيصال الناس والبلد إلى الانهيار". ولفت إلى أنّ الأميركي يستخدم سلاح التجويع لدفع الناس إلى التخلي عن الكرامة والسيادة والحقوق والقيم والدين "حتى الكفر بالله"، مؤكدًا أنّ "المقاومة متماسكة ومتينة، ولا يخطئنّ الإسرائيلي أو الأميركي، والأيام الماضية أثبتت ذلك" [2].

وفي السياق نفسه، شدّد رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله، الشهيد سماحة السيّد هاشم صفي الدين (قده)، على أنّ "العقوبات الأميركية على لبنان وعلى الدول

1 – جريدة الأخبار. نصر الله: نواجه حربًا اقتصادية، 2021/08/18.
2 – نصر الله: نواجه حربًا اقتصادية، 2021/08/18.

التي لا تتفق معها في مواقفها، هي حرب لا تقل شأنًا عن الحرب العسكرية وتهدف إلى قتل الإنسان وتدميره". وأكّد أنّ المقاومة تمتلك خططًا وقدرات لمواجهة هذه الحرب، وهي قدرات يدركها الأميركي جيدًا. وانتقد السيّد صفي الدين(قده) من أسماهم "عروض الاستسلام التي يقدمها بعض اللبنانيين للأميركي"، معتبرًا أنها لا تحل الأزمة اللبنانية، لا في الملف الرئاسي ولا الاقتصادي، بل يكمن الحل برفع الحصار الأميركي عن لبنان وفتح منافذ الحلول [1].

وبعد أسبوع فقط، نشر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى دراسة بتاريخ 24/8/2021 للكاتبة حنين غدار بعنوان استراتيجية لاحتواء حزب الله: الأفكار والتوصيات. جاءت الدراسة في تسع عشرة صفحة، وقدّمت برنامج عمل متكامل لإضعاف حزب الله، من خلال استهداف بيئته الاجتماعية، لا سيّما عبر الأدوات الاقتصادية كجزء من الحرب الناعمة. ومن أبرز ما ورد في الوثيقة:

1. زعزعة وضع حلفاء حزب الله من خلال العقوبات والإجراءات المالية.

2. تعميق أزمة حزب الله المالية نتيجة تراجع الدعم الإيراني وتكاليف الحرب في سوريا.

3. تسليط الضوء على "لعبة الانتظار" التي يُتهم بها الحزب، من خلال الحديث عن التهريب والاتجار بالبشر والمخدرات وصفقات داخل البلديات.

4. إضعاف قدرة الحزب على تأمين مصادر تمويل بديلة عن الدولة.

5. تغذية شعور الشيعة اللبنانيين بانحدار معيشتهم، وربط ذلك بسردية أنّ الحزب هو من يدافع عن المنظومة الفاسدة.

6. دعم الطلاب المشاركين في الاحتجاجات، ونشطاء مواقع التواصل، والمهنيين الشباب، لبناء بنية معارضة داخلية.

7. تشجيع قطاع الأعمال الشيعي، بخاصّة في المهجر، على التكتل الاقتصادي في مواجهة الحزب.

1 – موقع الوكالة الوطنية. صفي الدين: العقوبات الأميركية على لبنان هي حرب لا تقل شأنًا عن الحرب العسكرية، 2023/02/18.

8. تمكين الشباب عبر القروض والمشاريع الصغيرة لإضعاف الاعتماد الاقتصادي على الحزب.

9. التأكيد على أنّ إيران ركّزت تمويلها مؤخرًا على الجهاز العسكري للحزب، ما يفرض تطوير أدوات ناعمة جديدة تستهدف الشرائح الشابة غير المؤدلجة.

10. التأكيد على أنّ العقوبات لا تستهدف المجتمع الشيعي ككل، بل فئة محددة.

11. الإشارة إلى النتائج "الواعدة" للعقوبات في إضعاف حلفاء الحزب وسحب دعم رجال الأعمال والشركات منه.

12. اقتراح إستراتيجية طويلة الأمد تركز على التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل بدلًا من الطروحات السياسية المباشرة.

13. الدفع نحو تدخّل صندوق النقد الدولي في إنقاذ الاقتصاد اللبناني، مع فرض شروط تُضعف قدرة حزب الله على الوصول إلى مؤسسات الدولة.

14. دعم مبادرات رجال الأعمال الشيعة المستقلين لتقليص النفوذ الاقتصادي للحزب.

15. تمرير التمويل عبر منظمات شيعية مدنية غير مرتبطة بالحزب، بخاصّة تلك التي ظهرت في احتجاجات 2019 وتستعد لانتخابات 2022.

16. إطلاق حملات إعلامية موجّهة ضد الحزب داخل بيئته الشيعية، تُركّز على الفساد والصعوبات الاقتصادية بدل الاتهامات بالإرهاب.

17. دعم وسائل الإعلام الشيعية المستقلة، ومساعدتها فنيًّا وماديًّا لمواجهة هيمنة إعلام الحزب.

18. توفير شبكة بديلة من الخدمات عبر منظمات شعبية مثل "الجنوبيون المستقلون" و"الجنوبيون من أجل الحرية"، لتوسيع الفجوة بين الحزب وبيئته.

تشير هذه الوثيقة إلى طبيعة الحرب المركّبة التي تُشنّ على حزب الله، والتي لا تكتفي بالحرب العسكرية أو الإعلامية، بل تتوغّل في البنى الاقتصادية والاجتماعية لبيئته، بما يجعل المواجهة الاقتصادية اليوم إحدى أخطر ساحات الصراع.

وفي نفس السياق: وثيقة الدليل الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي الأميركي لعام 2021

تُظهر وثيقة الدليل الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي الأميركي للعام 2021 توجّهًا أكثر وضوحًا وصراحة في التعامل مع الملف اللبناني، بخاصّة فيما يتعلق بحزب الله. وقد تضمنت هذه الوثيقة البنود التالية [1]:

1. منع التعامل والتمويل لأي حكومة لبنانية تضم حزب الله أو تخضع لتأثيره المباشر، انطلاقًا من رؤية تعتبر أنّ مشاركة الحزب في تشكيل الحكومة اللبنانية ووصوله إلى مؤسساتها وميزانيتها يجعل من أي علاقة أميركية معها تواطؤًا مباشرًا.

2. نقد لإدارة ترامب لاعتقادها الخاطئ بوجود تمايز بين مؤسسات الدولة اللبنانية وحزب الله، إذ ترى الوثيقة أنّ أي جهد لتقوية الدولة يعزّز تلقائيًا من نفوذ الحزب. من هنا، توصي بتصعيد الضغوط على الحزب، بصرف النظر عن الأوضاع المالية أو المبادرات الإقليمية.

3. الدعوة إلى استخدام قانون ماغنيتسكي العالمي للمساءلة عن حقوق الإنسان لفرض عقوبات تستهدف حزب الله وأفراد الطبقة السياسية المتواطئين معه. وتؤكد الوثيقة على وحدة الحزب والدولة، وضرورة ضرب شبكاته المالية ونظام الأوليغارشية الذي يشاركه النفوذ.

4. تسريع تطبيق العقوبات وفقًا لقانون "دروع الحزبين"، تحت مبرر أنّ استخدام الدروع البشرية جريمة حرب، ما يستوجب استهداف مسؤولي الحزب والسياسيين والأمنيين اللبنانيين المتورطين في إخفاء أصوله العسكرية ضمن مناطق مدنية.

5. زيادة وتيرة قرارات وزارة الخزانة الأميركية في استهداف الكيانات والأفراد اللبنانيين، والتركيز على النظام المصرفي اللبناني ككل، بدلًا من الاكتفاء باستهداف مصارف محددة على فترات متباعدة.

1 – الحجار، غسان. واشنطن لبيروت– لا حكومة يشارك فيها حزب الله وقف المساعدات للجيش ومزارع شبعا ليست لبنانية. النهار، 2021/03/15.

6. توسيع نطاق العقوبات ليشمل الداعمين الماليين غير المنتمين إلى الحزب رسميًا، ولكنهم يسهمون في دعم نشاطه المالي من خلال شبكات الفساد وتبييض الأموال. كما تحث الوثيقة على تعزيز قدرات وزارة العدل الأميركية في التحقيق والملاحقة القضائية ضد المرتبطين بحزب الله.

ويُظهر هذا التصوّر الأميركي الاستراتيجي ترابطًا وثيقًا بين الأدوات الاقتصادية وبين الحرب الناعمة، بحيث يمكن استخلاص الأهداف التالية من القراءة المتأنية لمضمونه:

- **أولًا:** تكريس استراتيجية الضغط الاقتصادي القصوى على لبنان، لدفعه إلى القبول بشروط سياسية قاسية مقابل القروض والمساعدات، ولا سيما من صندوق النقد الدولي، وذلك تحت وطأة الإفقار والجوع والانهيار.

- **ثانيًا:** دفع الدولة والجيش نحو مواجهة مباشرة مع حزب الله، من خلال إضعافهما اقتصاديًا وأمنيًا ووضعهما في مأزق داخلي غير قابل للحل إلا عبر فك الارتباط بالحزب.

- **ثالثًا:** الاستفادة من الفوضى الاقتصادية لشراء ولاءات جهات إعلامية ومنظمات غير حكومية وشخصيات سياسية، إذ تشير الوثيقة بوضوح إلى أن ما كان يتم سابقًا في الخفاء، بات اليوم سياسة مكشوفة ومعلنة، تُدار بتمويل مباشر ضمن إطار الحرب الناعمة الشاملة.

الثاني عشر: الردّ على سرديات الحرب الاقتصادية والناعمة على لبنان وحزب الله [1]

في مقابلة مع ديفيد شينكر، وجّه إليه مذيع إحدى القنوات سؤالًا مباشرًا حول مسؤولية الولايات المتحدة عن الانهيار المالي والاقتصادي الذي يعاني منه لبنان، في ضوء العقوبات والضغوطات الممارسة على النظام المصرفي والمالي في البلاد، بخاصّة في سياق دعمها لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وسياستها في عزل حزب الله.

ردّ شينكر على السؤال بالقول إنّ "برنامج العقوبات أو برنامج التصنيف الخاص بنا مع لبنان من قبل وزارتي الخزانة والخارجية الأميركية يحمي القطاع المالي اللبناني عبر التخلص من الهجوم على التمويل غير المشروع لحزب الله والتمويل الإرهابي من خلال حسابات معينة". وأضاف: "تمكّن النظام المصرفي اللبناني من العمل مع المؤسسات المالية الدولية، وسيكون هذا الأمر مهمًا جدًا في المستقبل إذا كان يريد لبنان أن يتعافى من أزمته المالية، لذلك سيستمر برنامج العقوبات وأعتقد أنه من أجل لبنان سيكون أمرًا قيّمًا جدًا"

وردًا على سؤال آخر للقناة اللبنانية LBCI حول الجدل المتصاعد بشأن مسؤولية رياض سلامة، أجاب شينكر بأنّ المصرف المركزي في لبنان "لم يكن كما أعتقد كأي مصرف مركزي آخر مستقلًا تمامًا، فهو كان يتبع للسياسيين اللبنانيين لسنوات طويلة"، مشيرًا إلى انعدام استقلاليته. كما أشار إلى التعاون القائم بين رياض سلامة والإدارة الأميركية، موضحًا أن "الحكومة الأميركية عملت مع سلامة بشكل جيد، وأنها ستستمر في التعاون مع مصرف لبنان بغض النظر عمّن يترأسه، وتأمل أن يكون الحاكم المقبل على مثال رياض سلامة".

من خلال تفحّص مضامين المقابلة، يتّضح أن شينكر، ومن يمثّل، يعترف ضمنيًّا بعدم مسؤولية حزب الله المباشرة عن الأزمة الاقتصادية، ويُقرّ بوجود أسباب بنيوية وسياسية أعمق. ورغم رفضه تحميل بلاده أي مسؤولية، فإن هذا الإنكار نفسه يسلّط الضوء على أهمية تفكيك السردية الأميركية وكشف دورها في ما آلت إليه الأوضاع في لبنان.

ثمة جملة من المؤشرات والأدلة التي تبرهن على التورّط الأميركي – والصهيوني – المباشر

1 – مقابلة على قناة LBC بتاريخ 2020/05/07.

فـي صناعة الانهيار، سياسيًّا واقتصاديًّا، رغم وجود أسباب داخلية لا يمكن إنكارها. ويمكن الإشارة إلـى أبرزها:

1. **تغطيـة الإدارة الأميركيـة للطبقـة السياسـية اللبنانيـة الفاسـدة:** استمرت الولايات المتحدة، منذ الحرب الأهلية وحتى اليوم، فـي توفير الدعم والحماية لطبقة سياسية لبنانية فاسدة، بغض النظر عن انتماءاتها، وذلك خدمة لأهدافها المرتبطة بأمن الكيان الصهيوني واستقرار المنظومة النفطية فـي الخليج [1].

2. **ربـط الاقتصـاد اللبنانـي بمشـروع "الشـرق الأوسـط الكبـير"**: خضع لبنان، منذ عقود، لسياسات تهدف إلى دمجه فـي البنية المالية للنظام النيوليبرالي الأميركي. وقد تمّ ربط اقتصاده بشبكة المصالح الغربية، بخاصّة فـي مواجهة القوى التحرّرية والقومية، من عبد الناصر إلـى الثورة الإسلامية، وصولًا إلـى القوى المقاومة فـي لبنان وفلسطين.

3. **تحويـل الاقتصـاد اللبنانـي مـن منتـج إلـى ريعـي:** بدعم مباشر من الإدارات الأميركية، تمّ تفكيك البنى الإنتاجية اللبنانية، وتحويل البلاد إلى اقتصاد خدماتي-مصرفـي تابع، عبر مشاريع الحريري وفؤاد السنيورة، ما رسّخ التبعية للقرار المالي الأميركي.

4. **تبنّـي ريـاض سـلامة كحاكـم لمصـرف لبنـان:** تمسّكت الإدارة الأميركية برياض سلامة منذ التسعينيات، واعتبرته وكيلًا أمينًا على سياساتها. وقد مُنح جوائز دولية بدعم من مؤسسات غربية، ولعب دورًا كبيرًا فـي تنفيذ السياسات النيوليبرالية، لا سيما عبر الدولرة والهندسات المالية.

5. **عرقلـة مشـاريع الطاقـة والكهربـاء:** حالت الولايات المتحدة دون تنفيذ عدد من المشاريع الاستراتيجية مع دول مثل الصين، روسيا، سوريا، مصر، وإيران، كان من شأنها أن توفّر مليارات الدولارات وتمنع الانهيار، خدمة لأمن الكيان الإسرائيليّ ومصالح شركاته.

6. **تدميـر الثقـة بالنظـام المصرفـي اللبنانـي:** ساهمت واشنطن فـي ضرب القطاع المصرفـي، عبر فرض عقوبات على بنوك لبنانية، بدءًا من البنك اللبناني الكندي،

1 – هذا ما تكشفه الوثائق الأميركية واللقاءات مع الشخصيات في السفارة الأميركية، للتوسع، يراجع وثائق ويكيليكس.

مرورًا ببنك الجمال، وانتهاءً بالإفلاس الجماعي عام 2019 [1].

7. استخدام أدوات التصنيف المالي كسلاح ناعم: مارست مؤسسات التصنيف الأميركية ضغوطًا منظمة على الاقتصاد اللبناني، تمهيدًا للانهيار، بخلفيات سياسية واضحة.

8. الكلفة الاقتصادية لحروب العدوان الصهيوني: تسبّبت الاعتداءات للكيان الغاصب المتكررة على لبنان، بدعم أميركي دائم، بخسائر تُقدّر بعشرات مليارات الدولارات، ما شكّل استنزافًا ممنهجًا.

9. الآثار غير المباشرة للحروب الأميركية في الإقليم: دفعت لبنان فاتورة سياسية واقتصادية باهظة جرّاء الحروب التي شنّتها واشنطن في العراق وسوريا، لا سيما مع توقّف التصدير، وازدياد أعداد اللاجئين، وتراجع فرص الاستثمار.

10. استراتيجية الإفساد وبناء الإدارة الموازية: استثمرت الولايات المتحدة في نشر الفساد السياسي، وتقديم الحماية لأموال الطبقة السياسية اللبنانية، مقابل تمرير سياساتها، إلى جانب بناء شبكة من المستشارين والمنظمات غير الحكومية التي أثقلت الإدارة اللبنانية بخطط نيوليبرالية بلا جدوى اقتصادية.

11. كلفة الحرب الأميركية على سوريا: ساهمت الحرب الأميركية-الأطلسية على سوريا في تقويض الاقتصاد اللبناني من خلال تعطيل التبادل الحدودي والتجاري، إلى جانب استنزاف مالي ضخم سببه ملف اللاجئين السوريين.

12. ضرب الاقتصاد عبر الموساد والحرب الاقتصادية الصهيونية: ظهرت بوضوح نوايا الكيان الصهيوني في استهداف الاقتصاد اللبناني، من خلال تصريحات ودراسات أمنية وعسكرية حثّت على خنق المقاومة ماليًّا، وأشارت إلى أدوار الموساد في الحرب المالية [2].

13. نموذج الفشل الاقتصادي لدول التطبيع: تُظهر تجربة مصر والأردن والسلطة الفلسطينية أنّ خيار الاستسلام والتطبيع لم يحقق نموًّا اقتصاديًّا، بل أنتج مديونية وتبعية. وبالمقابل، تتجه دول المنطقة، بما فيها السعودية، نحو الشراكة مع الصين، ما يؤكّد أن بديل الهيمنة الغربية يكمن في الاقتصاد المقاوم والتكامل الشرقي.

1 – أشار الى ذلك سماحة الشهيد الأسمى السيد حسن نصر الله(قده) في خطابه التأبيني للشهيد أبو علي حسن فرحات والمرحوم الدكتور رمضان عبد الله شلح بتاريخ 2020/06/16.

2 – خليفة، سامي. مسؤول سابق بالموساد – خفايا الحرب الاقتصادية على حزب الله. موقع المدن، 2022/03/11.

الخاتمة

يتّضح من خلال هذه الدراسة الموجزة إمكان تسجيل جملة من الاستنتاجات والخلاصات التي تُضيء على طبيعة الحرب الاقتصادية الناعمة وأساليب مواجهتها، وهي كالآتي:

أولًا، تبيّن أنّ الإدارة الأميركية تُولي اهتمامًا بالغًا للحرب الاقتصادية، بوصفها ركنًا محوريًّا في إدارة المواجهة مع محور المقاومة منذ قرابة عقد من الزمن، ومن المتوقّع أن تستمرّ هذه المواجهة خلال العقد القادم. بناءً عليه، تَبرز ضرورة العمل بما أوصى به الإمام السيد علي الخامنئي (دام ظله) بتحويل هذا التهديد إلى فرصة. وقد قدّم سماحته إسهامات واضحة في هذا الميدان من خلال طرحه لمفهوم الاقتصاد المقاوم، القائم - بحسب رؤيته - على: إضفاء الحيوية والنشاط على البنية الاقتصادية، مواجهة العوامل المهدِّدة، توظيف القدرات والإمكانات المحليّة، تقليص التبعيّة، واعتماد الاقتصاد المقاوم بوصفه عقيدةً جهاديةً فاعلة.

ثانيًا، تُنفِّذ وكالة التنمية الدولية الأميركية (USAID) خطّة خماسيّة استراتيجيّة في لبنان، تمتدّ من عام 2021 إلى عام 2026 على أقل تقدير، وتشمل عشرات البرامج والمشاريع التي تُموّل بمئات ملايين الدولارات سنويًّا، وقد يبلغ مجموعها ما يزيد عن ثلاثة مليارات دولار، وهو ما يقتضي الرصد الدقيق والمتابعة المستمرة لتبيُّن حجم انتشار هذه البرامج في مناطقنا.

ثالثًا، تفرض المواجهة فهمًا معمّقًا لنقاط القوة والضعف في كلّ من استراتيجية العقوبات الاقتصادية والحرب الناعمة، إلى جانب استراتيجية (USAID)، بهدف تطوير أساليب المواجهة ورسم خطط مضادة فعّالة على مستوى المناطق والبلديّات.

رابعًا، يَتطلّب التصدي للعقوبات وتفكيك آلياتها الناعمة، بلورةَ رؤية اقتصادية مقاومة، وصياغةَ منهجية عمل على يد خبراء في كلّ ساحة من ساحات محور المقاومة، للحدّ من الخسائر المترتبة عليها، سواء على الصعيد الاقتصادي أو النفسي أو السياسي.

خامسًا، كشفت هذه الدراسة عن مؤشرات واضحة لمحاولة الإدارة الأميركية ترميم عناصر قوّتها الناعمة بالاعتماد على أدوات الضغط الاقتصادي، من أجل إخضاع خصومها وتوجيههم نحو الخيارات التي تصبّ في مصلحتها. غير أنّ هذا المسعى دلّ - في الوقت

نفسه. على تآكل تلك القوّة، وعجزها عن فرض إرادتها بالوسائل السابقة ذاتها.

سادسًا، لا مناص من بناء نموذج خاص بالاقتصاد المقاوم يأخذ في الحسبان مواردنا المتاحة، وقدراتنا البشريّة، ويُعزّز الإنتاج المحلي القائم على الاكتفاء الذاتي، بهدف تمكين المجتمع من الصمود في وجه تداعيات الحرب الاقتصادية الناعمة.

سابعًا، من الضروري تعميق الفهم في مباني الإمام السيد علي الخامنئي (دام ظله) الفكرية والاقتصادية، بخاصّة في ما يتعلّق بمفاهيم: الاقتصاد المقاوم، التحوّل الاقتصادي، دعم الإنتاج المحلي، والسياسات الاقتصادية للعلاقات الدولية مع الشرق والغرب. وقد أكّد سماحته على أنّ جوهر التحوّل الاقتصادي يتمثل في: إحراز التقدّم رغم الحصار، معالجة نقاط الضعف البنيويّة، وتوسيع مشاركة الشعب في الفعل الاقتصادي.

ثامنًا، ينبغي توضيح الدور الأميركي والصهيوني وفضحه، في ما يتعلّق بالأزمات الاقتصادية والمالية التي تعصف بلبنان والمنطقة، لاسيّما أن استمرار هذه السياسات قد يُخلّف آثارًا نفسية وإعلامية خطيرة في أذهان الجماهير والنخب على حدّ سواء. ومن الضروري مواجهة هذا الخطر، خاصّة أن شرائح واسعة في بيئتنا المقاومة عانت من الأضرار والخسائر الناتجة عن العقوبات والانهيار الاقتصادي، ما يُهدّد بإضعاف صبرها وتشويش بصيرتها تحت وطأة الضغوط والبلبلة الإعلامية والانهيار المتسارع.

لائحة المراجع

المراجع العربية

1. الحجار، غسان. واشنطن لبيروت: لا حكومة يشارك فيها حزب الله... وقف المساعدات للجيش ومزارع شبعا ليست لبنانية. موقع النهار، 15/03/2021.

2. الخامنئي، السيد علي (دام ظله). الدولار أداة أمريكا الاقتصادية لمحاربة الدول المستقلة. موقع KHAMENEI.IR، 18/03/2023.

3. الخامنئي، السيد علي (دام ظله). رؤية للتحول الاقتصادي في إيران. موقع الخنادق، 24/03/2023.

4. الخامنئي، السيد علي (دام ظله). كلمة بمناسبة عيد الأضحى. 31/07/2022.

5. الخامنئي، السيد علي (دام ظله). كلمة خلال لقاء مسؤولي النظام الإسلامي. 30/04/2018.

6. الخامنئي، السيد علي (دام ظله). كلمة خلال لقاء النخب الشابة. 03/11/2012.

7. الخامنئي، السيد علي (دام ظله). للمضي نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.. وليغضب الأعداء من صحوة الشعب الإيراني. وكالة مهر، 21/03/2022.

8. الخامنئي، السيد علي (دام ظله). من خطاب بتاريخ 30/01/2022.

9. الخامنئي، السيد علي (دام ظله). نظرية الاقتصاد المقاوم. موقع الخنادق، 26/03/2021.

10. خليفة، سامي. مسؤول سابق بالموساد – خفايا الحرب الاقتصادية على حزب الله. موقع المدن، 11/03/2022.

11. السوندرز، فرانسيس. من سيدفع للزمار – الحرب الباردة الثقافية (المخابرات المركزية الأميركية وعالم الفنون والآداب). المركز القومي للترجمة، ط4، 2009.

12. السماك، محمد. الحرب الاقتصادية. جريدة الاتحاد الإماراتية، 15/07/2022.

13. الصالحي، عمار. أميركا تستغل ورقة الدولار لإضعاف حكومة السوداني. موقع الصادقون، 22/01/2023.

14. صفي الدين. العقوبات الأميركية على لبنان هي حرب لا تقل شأنًا عن الحرب العسكرية. الوكالة الوطنية، 18/02/2023.

15. عبد الهادي، مجدي. العقوبات الغربية على روسيا: الأبعاد الاستراتيجية ودلالات الفشل. العربي الجديد، 02/06/2023.

16. غدار، حنين، وقزي، سمر. عصابات الكاش: كيف يستفيد حزب الله من الأزمة المالية في لبنان. 22/06/2023.

17. ميسان، تيري. المنظمات غير الحكومية الذراع الدبلوماسي الأمريكي. موقع فولتير، 25/01/2005.

18. ناي، جوزيف. القوة الناعمة. مكتبة العبيكان، 2007.

19. نصر الله. نواجه حربًا اقتصادية. جريدة الأخبار، 18/08/2021.

20. وزارة الخارجية اللبنانية. 80% من اللبنانيين تحت خط الفقر. جريدة النهار، 05/08/2022.

21. ويكيليكس. الحرب الاقتصادية على حزب الله.

22. ويكيليكس. وثائق ملف كساندرا ضد الناشطين والمناصرين لحزب الله.

23. إسماعيل، حاتم. حصار شعب أبي طالب. موقع المعارف الثقافية (دون تاريخ).

24. بي بي سي. نبوءة كساندرا... أول وثائقي إسرائيلي على منصة سعودية. 13/07/2023.

25. بي بي سي. وثائق ملف كساندرا ضد الناشطين والمناصرين لحزب الله. (دون تاريخ).

26. سبوتنيك. خبير اقتصادي: أميركا تستقوي على لبنان بكامل أوراقه. 03/06/2020.

27. مركز المعارف للدراسات الثقافية. كتاب الحرب الناعمة المتحورة. 2020.

28. الجزيرة. فوضى العقوبات الاقتصادية.. كيف استهلكت أميركا سلاحها الأهم؟. 24/11/2020.

29. الجزيرة. في ختام زيارتها للصين.. وزيرة الخزانة الأميركية تتحدث عن تقدم في العلاقات مع بكين. 09/07/2023.

30. الجزيرة. وول ستريت جورنال عن نهاية الاتحاد السوفياتي – لماذا انهارت إمبراطورية الشر؟. 01/01/2022.

31. عبد الناصر رمضان، طه. بيريسترويكا وغلاسنوست.. قراران أنهيا وجود الاتحاد السوفيتي. العربية.نت، 25/05/2022.

المراجع الأجنبية

1. Binnendijk, Hans, Gompert, Davis. Deterrence Without War: Facing Enemies Without Fighting. RAND Corporation, 2016.

2. Lew, Jacob J., Nephew, Richard. The Use and Misuse of Economic Statecraft: How Washington Is Abusing Its Financial Might. Foreign Affairs, 15/10/2018.

3. Oxford Reference. www.oxfordreference.com.

العناوين الصادرة من تقرير أفق

العدد	العنوان	العام
1	الديانة الإبراهيمية الجديدة	2021
2	العملة الإلكترونية - بيتكوين	2021
3	ظاهرة أغاني وموسيقى الراب	2021
4	استهداف الدين في الحرب الناعمة	2021
5	الإشاعة	2021
6	الميتافيرس	2022
7	1 الجمعيات النسائية	2022
8	2 الجمعيات النسائية	2022
9	الإعلام الجديد والتحديات الأسرية	2022
10	أدبيات الحرب الناعمة	2022
11	أوهن من بيت العنكبوت	2023
12	الأسرة وتحدّي الهويّة	2023
13	مخاطر الشبكات الاجتماعيّة على الشباب	2023
14	ولّى زمن الهزائم	2023
15	الطّلاق العاطفيّ	2023
16	قوّتنا الناعمة	2024
17	السَّامِيَّةُ وَمُعَادَاتُهَا المَفْهُومُ وَالتَّوْظِيفُ الإيديولوجِيُّ	2025
18	الأدوات الثقافيَّة والناعمة للحرب الاقتصاديَّة	2025